

בִּמְקוֹם בִּמְקוֹם BIMKOM
מתכננים למען זכויות תכנון (ע"ר)
מִחְפְּטוֹן מִן אֲגַל חֲקוּק הַתְּחַפּוּיִם
Planners for Planning Rights

التخطيط المكاني وحقوق الإنسان

مجموعة كلمات أُلقيت خلال ندوة عقدت في معهد القدس
للأبحاث الإسرائيلية نظمتها «بمكوم» - مخططون من أجل
حقوق التخطيط واللجنة الإسرائيلية ضد هدم البيوت

١٦ كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠١

القدس، ٢٠٠٣

بِمَكُوم BIMKOM
מתכננים למען זכויות תכנון (ע"ר)
مخططون من اجل حقوق التخطيط
Planners for Planning Rights

التخطيط المكاني وحقوق الإنسان
Spatial Planning and Human Rights

تحرير: استير سيفان

الترجمة للعربية: أوريثاتسيا - القدس
(محمد طرمان، شمعون بن نعيم)

اعداد النسخة العربية: اوريثاتسيا

التصميم الجرافي: نعاما شاحار

بِمَكُوم BIMKOM

شارع غزة ٣٦، القدس ٩٢٣٨٢

هاتف: ٥٦٦٩٦٥٥-٠٢ فاكس: ٥٦٦٠٥٥١-٠٢

e-mail: bimkom@bimkom.org

<http://www.bimkom.org>

© כל הזכויות שמורות ל**בِمَكُوم** - מתכננים למען זכויות תכנון, 2003

المحتويات

كلمة الافتتاحية –

- 5 الدكتور طوفي فينستير، رئيسة «بمكوم»
7 عاموس غفيرتس، رئيس اللجنة الإسرائيلية ضد هدم البيوت

محاضرة ونقاش –

القوة والحرية والتخطيط الديموقراطي – إعادة النظر

- 9 العريف: شموئيل غرواغ، مهندس معماري ومخطط مدن، بمكوم
المحاضر: البروفسور يوبرت لويون، معهد الهندسة التطبيقية «التخنيون»
17 نقاش بمشاركة الجمهور

محاضرة الضيف (باللغة الانجليزية)

التخطيط وبناء السلام في المدن ذات الصراعات السياسية – بلفاست وجوهانسبورغ

- 25 ونيقوسيا والقدس.
العريفة: السيدة سارة كامينكر – مخططة مدن، بمكوم.
27 محاضرة يلقيها البروفسور سكوت بولنز.
36 نقاش (بالإنجليزية)

مواقف المشاركين وتعليقات من الحضور –

- 59 العريف: المهندس المعماري حاييم يعكوبي، بمكوم
تعليق:
59 البروفسور جيف هالبير، اللجنة الإسرائيلية ضد هدم البيوت
62 البروفسورة الينوعار برزكي، كلية الهندسة المعمارية، جامعة تل ابيب
63 المحامية منال حزان، جمعية حقوق المواطن في إسرائيل
64 السيد يسرائيل كمحي، معهد القدس للأبحاث الإسرائيلية
67 نقاش بمشاركة الحضور

قائمة أسماء المتحدثين والمشاركين (حسب الترتيب الهجائي)

- المهندس المعماري إيلي إيلان ، بمكوم
البروفسورة الينوعار برزكي ، كلية الهندسة المعمارية جامعة تل أبيب
السيد الداد برين
البروفسور سكوت أ، بولنز ، قسم تخطيط المدن والاقليم - جامعة كاليفورنيا
السيد أوري بينكر فيلد ، بمكوم
البروفسور شلومو حاسون ، معهد فلوسهايمر للأبحاث السياسية ، الجامعة العبرية
المحامية منال حزان ، جمعية حقوق المواطن في إسرائيل .
المهندس المعماري شلومو حيات
المهندسة المعمارية أيلارونال
السيدة ليئات طاوب ، اللجنة الإسرائيلية ضد هدم البيوت
السيد موشيه عاميراف
المهندس المعماري شموئيل غرواخ ، بمكوم
السيد عاموس غفירתس ، رئيس اللجنة الإسرائيلية ضد هدم البيوت .
المهندس المعماري دافيد غوغنهايم
الدكتور توفى فينستير ، رئيسة بمكوم ، قسم الجغرافيا والبيئة الإنسانية في جامعة تل أبيب
السيدة سارة كامينكر ، مخططة مدن ، بمكوم
السيد يسرائيل كمحي ، معهد «القدس» للأبحاث الإسرائيلية
البروفسور يوبرت لويون ، معهد الهندسة التطبيقية - «التخنيون»
المهندسة المعمارية نوغاه ليف تسيون - نذان
السيد مؤير مرغاليت ، عضو المجلس البلدي - القدس
السيدة سوزي موردخاي ، اللجنة الإسرائيلية ضد هدم البيوت
السيد داني مورغنشتيرن ، مخطط ومستشار للشؤون البيئية
البروفسور جاك هلبير ، اللجنة الإسرائيلية ضد هدم البيوت
المهندس المعماري حاييم يعكوبي ، بمكوم
المهندس المعماري الدكتور يودن روفيه ، وزارة البناء والإسكان
المهندس المعماري عمر يوسف

كلمة الافتتاحية

الدكتور طوفي فنستير، رئيسة بمكوم

جمعية بمكوم أنشأتها قبل ثلاثة أعوام مجموعة من خبراء التخطيط والجغرافيا والهندسة المعمارية والنشيطين في مجال حقوق الإنسان بغية النهوض والاعتراف بحقوق الإنسان والمواطن فيما يتعلق بالتخطيط المكاني في البلاد بحيث تشكل العلاقة بين حقوق الإنسان والتخطيط المكاني أساسا لنشاطها.

أول سؤال يطرح نفسه هنا هو أين حقوق الإنسان من التخطيط المكاني؟
فحقوق الإنسان في سياق التخطيط المكاني تعني قبل كل شيء الحقوق الإنسانية في الاحتياجات الأساسية والتي غالبا ما يحققها التخطيط المكاني .
وقد حدّدت مؤسسات الأمم المتحدة، لا سيما منظمة العمل العالمية (ILO)، هذه الحقوق خلال السبعينيات على أن تشمل الحق في المسكن والحق في التغذية والمياه الصالحة للشرب والحق في العمل اللائق والخدمات التربوية والصحة والصرف الصحي والمشاركة وتدخّل الإجراءات الديمقراطية في عملية التخطيط المكاني .
وإذا نظرنا إلى تطبيق هذه الحقوق الإنسانية الأساسية في إسرائيل سنجد على ما يبدو إن كل واحدة منها تقريبا يتم انتهاكها بصورة سافرة في أوساط مجموعات سكانية مختلفة وإن كانت تشمل مواطني الدولة والمقيمين فيها .

والمقصود أساسا هم السكان الفلسطينيون في شرقي القدس الذين يشكلون من الناحية الرسمية جزءا من سكان المدينة حيث يدفعون ضريبة «الأرنونا» وغيرها من الضرائب البلدية إلا أن حقوقهم تُنتهك بدءا بالحق في المسكن الذي غالبا ما يحرمون منه باستخدام وسيلة هدم البيوت القاسية أو من خلال التمييز في وضع خطط هيكلية للأحياء الفلسطينية والتي تحدّد بموجبها العديد من المناطق مناطق خضراء مما يجعل بيوتا كثيرة شُيّدت عليها مبان غير قانونية مهدّدة بالهدم . كما يشمل التمييز تطوير المؤسسات التربوية وتوفير الخدمات الصحية والاعتمادات المخصّصة والأشغال الأمر الذي يترك عائلات كثيرة دون مصدر رزق - خاصة في ظل الأوضاع الأمنية العسيرة التي نعيشها حاليا .

الأمثلة التالية تلقي الضوء على الظروف التعجيزية التي يعيشها السكان الفلسطينيون :
بين الأعوام (١٩٦٧ و ١٩٩٩) صدر ٢٩٥٠ تصريحاً لبناء بيوت يقطنها ما يتراوح بين عشرين وتسعة وعشرين ألف نسمة، في الوقت الذي ازداد عدد السكان الفلسطينيين بحوالي ١١٢٠٠٠ شخص يضطرون للعيش في بيوت غير مرخّصة سعياً منهم لضمان حقهم الأساسي والمتمثل بالحصول على مسكن كما أسلفنا .
يبلغ عدد البيوت التي أقامها الفلسطينيون في شرقي القدس بين الأعوام (١٩٧٦ و ١٩٩٩) ١٩٦٥٠ بيتا لا

تعدّ نسبة البيوت المرخّصة منها ١٥ بالمائة مما يعني أن ٨٥ بالمائة من البيوت التي شُيّدت خلال هذه الفترة تندرج تحت تعريف البيوت غير المرخّصة والمهدّدة بالهدم . (المعطيات مأخوذة عن تقرير منظمة العفو الدولية، ١٩٩٩) تُعتبر هذه السياسة سياسة قاسية وغير قابلة للتطبيق على وجه الخصوص وأفضل دليل على ذلك أن ٢,٥ بالمائة من البيوت المهّدة بالهدم فقط تم هدمها، إلّا أن هذه التهديد قائم ويشكل كما أسلفنا خرقاً سافراً لحقوق الإنسان كان بالإمكان وقفه لولا اتّباع المؤسسات الرسمية وسلطات التخطيط سياسة التمييز وعدم المساواة فيما يتعلّق بالتخطيط المكاني .

فعلى سبيل المثال - المناطق التي يقطنها السكان البدو مواطنو الدولة الذين يعيشون في النقب وفي شمال البلاد والذين هم أيضاً عرضة لسياسة هدم البيوت وغياب البنى التحتية والخدمات وفرص العمل وعدم مشاركة السكان في مراحل التخطيط التي من المفترض أن يستفيدوا منها .

بناء على ما تقدّم تعمل جمعية بمكوم من أجل النهوض بالحقوق والعدالة الاجتماعية في مجال التخطيط والتطوير بما في ذلك المساواة في تخصيص الأراضي والموارد . كما تعمل بمكوم على تكتيف مشاركة الجمهور في مراحل التخطيط والتمثيل المتساوي في أجهزة التخطيط .

ونعمل فيما نعمل مع سكان قرية جبل مكبّر في شرقي القدس للحصول على موارد بغية وضع برنامج تخطيط بديل لهذا الحي يتجاوب مع احتياجاتهم . كما تربطنا علاقات عمل مع السكان في أحياء فلسطينية أخرى إضافة إلى عدد من القرى غير المعترف بها في النقب وفي شمال البلاد .

ونأمل في أن يفتح هذا اليوم الدراسي الذي ننظّمه بالتعاون مع اللجنة الإسرائيلية ضد هدم البيوت مجالاً جديداً من النشاط الذي يرمي إلى توعية الجمهور حول قضية انتهاك حقوق الإنسان في مجال التخطيط المكاني في إسرائيل .

ختاماً لا يسعني إلا أن أشكر صندوق «غولدمان» وصندوق «هكيرين هحداشا ليسرائيل» وصندوق «غولدرايخ» والصندوق من أجل البيئة الخضراء» على ما تقدّمه من دعم للجمعية ونشاطاتها .

عاموس غفيرتس ، رئيس اللجنة الإسرائيلية ضد هدم البيوت

اعتدنا ومن خلال نشاطاتنا في الجمعية على لقاء الذين يهدمون البيوت وعليه فمن دواعي سرورنا لقاء الذين يقفون الطرف الآخر ألا وهم المخططون .
نواجه نحن كحركة من أجل السلام وحقوق الإنسان مشكلةً أساسيةً تتمثل بنظرة الجمهور إلينا وكأننا دائمو النقد والتصديّ وأمل في أن يساعدنا الارتباط بكم على مواجهة الصورة الإشكالية التي تعاني منها حركات مثلنا (ليس في إسرائيل فحسب بل من خلال لقاءات مع نشطاء من أجل السلام وحقوق الإنسان اطلعتُ على الصور الإشكالية لمن وُصفوا بأنهم «الخونة المحترفون» . إذا استطعنا أن نقدّم أنفسنا على أننا أصحاب مشروع يمكن للجمهور في بلداننا اعتباره مشروعاً بناءً وليس سلبياً أو إنتقادياً لا غير ، قد نفلح في تغيير صورتنا السلبية .

أنشأنا اللجنة عندما رأينا أن اتفاقات أو سلو لم توقف عملية التضييق على الفلسطينيين في أراضيهم ، يعني أننا رأينا أنه إلى جانب العملية السلمية تواصلت على قدم وساق ما أسميها أنا «عملية الحرب» والتي لقيت تعبيراً لها بمصادرة أراضٍ على نطاق واسع وهدم البيوت وفرض الطوق وغيرها من الإجراءات المفجعة . يتخيّل إليّ ومن وجهة نظري الشخصية أننا شهدنا على عمليات إبعاد السكان ليس في أوقات الحرب بعد توقيع اتفاقات أو سلو بالذات . هنا أشير فقط إلى قضية السكان في جنوب جبل الخليل والذين نهتمُّ حالياً بأمر إبعادهم المستمرّ .

ركّزنا جلّ اهتمامنا على موضوع هدم البيوت بما انه يعني الدمار التام بالنسبة للعائلة التي هُدم بيتها . أنا شخصياً عايشة وما زلت عمليات الهدم في عنفوانها فعندما أكون منهمكاً في عملي في الكيبوتس حيث أسكن في أواسط البلاد أتفاجأ بكالملة هاتفية يقولون فيها أن «ثمة بيت يتم هدمه حالياً» لأتصور عندها أن عائلة بكاملها تفقد دنيها في تلك اللحظات . يعني ثمة بُعد يتجاوز السياق السياسي والصراع أي أن البعد الإنساني هو البعد الأهمّ وإن كانت للقضية برمتها انعكاسات سياسية .

خلال السنة الماضية بدأنا العمل ليس في المناطق فحسب وإنما في داخل إسرائيل أيضاً وفي القرى البدوية غير المعترف بها على وجه التحديد هنا نواجه ظاهرة أعتبرها مدهشة - نتحدث عن مواطنين إسرائيليين ، أي حوالي ٦٥ ألف نسمة ، في النقب يعتبرون جميعاً متتهكين للقانون ، ليس منهم من لا ينتهك القانون ولست أتحدث عن سكان البلدات بل عن سكان القرى غير المعترف بها - فكل واحد منهم ، فكل طفل يوكّد هناك يصبح متتهكاً للقانون لمجرّد أنه يسكن في بيت أو في مبنى عائلته الرث . لا يعقل أن تُعتبر مجموعة كاملة من

السكان منتهكة للقانون فإما أن يكون القانون غير صحيح أو أن السياسة التي تجعل مجموعة سكانية بكاملها تنتهك القانون هي سياسة غير معقولة .
سُررت جدًا لسماع أن جمعية بمكوم تسهم في قضية التخطيط للسكان البدو فالأمر في غاية الأهمية إذ إن الصراع لا يدور بيننا وبين الفلسطينيين وراء الخط الأخضر فحسب بل نتوخيّ توصل إسرائيل إلى سلام مع مواطنيها غير اليهود أيضًا .

محاضرة ونقاش

الحرية والقوة والتخطيط الديموقراطي – إعادة النظر

البروفسور يوبرت لو يون، معهد الهندسة التطبيقية – «التخنيون»

العريف: شموئيل غرواغ، مهندس معماري ومخطط مدن، بمكوم

شموئيل غرواغ:

يهتم البروفسور يوبرت لو يون بموضوع حقوق الإنسان والتميز في مجال التخطيط منذ أكثر من خمسة وعشرين عاماً وقد تتلمذ العديد منّا على يديه إذ إنه انكب على دراسة هذا الموضوع في أوقات كنا جميعاً نوهم أنفسنا أن التخطيط له علاقة بأبعاد الجمال والأناقة والذوق وحسن التفكير فقط. كان البروفسور يوبرت لو يون بمثابة الأب الملهم بالنسبة لأعضاء جمعية بمكوم ومن بين مؤسسيها.

البروفسور يوبرت لو يون:

لا اعتقد بأن لقاء هذه المحاضرة والقاء هذه الندوة جاء احتفاءً بأسبوع حقوق الإنسان فحسب بل لأنه «تحت السواهي دواهي» كما يقال. ثمة شيء يزعجنا جميعاً وأنا سأحاول وصف ضائقة المخططين بدقائق عدّة. ابتسمت ابتسامة صفراء عندما أعرب عاموس غفيرتس عن سروره لمشاهدة المخططين لأنهم على الطرف الآخر. لست متأكداً إطلاقاً من ذلك.

أريد التداول في أسباب ومصادر ما أسميه «ممارسة التخطيط المؤسفة» القائمة حالياً في دولة إسرائيل. إننا نعي حقيقة أن مهنة التخطيط أصبحت ذراعاً سلطوياً واضحاً بحيث نشهد على التدخل المهني الذي يتسبب في خلق التمييز وسحق الحقوق. فقد أمسى حوار التخطيط نخبياً وعنيفاً على المستويات كافة منه التخطيط القانوني والتخطيط المبادر إليه.

نرى تماثل الحوار الراهن مع الحوار الذي كان يسود قبل ثلاثين سنة يميّزه غياب العنصر الأخلاقي في حوار التخطيط. صحيح أن هنالك حرص على الأخلاقيات المهنية مثل عدم سرقة عمل الواحد من الآخر إلا أن الجانب الأخلاقي كاد يغيب عن الحوار التخطيطي مما يعني عملياً التخلي عن استقلالية المهنة. بغية الوقوف على جذور القضايا أود الرجوع إلى المصادر الأكاديمية. أسترجع وإياكم كتاب كارل مانهايم الذي كتب قبل خمسين سنة تحت عنوان «الحرية والقوة والتخطيط الديموقراطي».

كان كارل مانهايم أحد لاجئي مجموعة فرانكفورت ووصل إنكلترا عام ١٩٣٦ حيث عمل بروفيسورا في «لوندون سكول أوف إكونوميكس». *London school of Economics*. كما أمضى فترة في الولايات المتحدة الأميركية وتوفي قبل استكمال تأليف كتابه. على أية حال يشكل الكتاب قاعدة نظرية بل تبريرا للتخطيط العصري كما نعرفه. ويحتوي الكتاب باعتقادي على عناصر تشرح نهجنا وكيفية تربية المخطط والضائقة التي تعانيها المهنة حاليا.

اسمحوا لي أن أتوقف باختصار على أبواب الكتاب الرئيسية. فالجزء الأول من الكتاب يشمل تشخيصا لأعراض الأزمة الرئيسية وهنا علينا أن نعي توقيت تأليف الكتاب والحرب العالمية الثانية توشك على وضع أوزارها.

كان مانهايم على وعي بصعود الشيوعية وأزمات الرأسمالية الأوروبية، لذا يستعرض الأساليب الجديدة لسلطة الأقلية وعقدة القوة ويشخص انهيار ضبط النفس لدى مجموعات صغيرة والانحلال المتلازم على نطاق واسع للمجموعات الصغيرة والاضطرابات الناجمة عما يذهب إلى اصطلاحه بـ«الاستمناء الطبقي» وألفت انتباهكم إلى أنه لا يتحدث عن الحرب الطبقيّة لأنه ينتقد الماركسية بل يتحدث عن «الاستمناء الطبقي» أي اضمحلال الشخصية والإجماع والعلاقات الدينية. وقد أثار علم النفس الإنساني اهتمامه وتأثر بعالم النفس اريخ فروم.

أما الجزء الثاني من الكتاب فيقترح مانهايم خلاله حلا لا بديلة للموقف بحيث يرفض مبدأ الاستبدادية الفاشية والأمل الوهمي في الماركسية ويقترح طريقا ثالثا أصبح شائعا وشعبيا في أيامنا ويقول إن وصفته الخاصة تنصبّ حول التخطيط الديمقراطي.

الفصل التالي من الكتاب يتحدث عن التخطيط الديمقراطي والتغيير المؤسساتي إذ يناقش مانهايم القوة والحرية والنظام الاجتماعي بغية وضع نظرية ديمقراطية من القوة الفردية والجماعية. والآن أوصل تفصيل الأبواب الرئيسية.

* في فصل آخر يناقش نموذج المجتمع الشيوعي مقابل نموذج المجتمع الرأسمالي ويتناول تقييم هذه النماذج وطرق اختيار الزعامة وكيفية أداء طبقة سلطوية جديدة.

كما يناقش مسألة إصلاح السياسة وتحويل المرافق الاقتصادية إلى بنية اجتماعية وضبط الجيش والخدمة العامة والصحافة والإذاعة. بالإضافة إلى ذلك يتناول مانهايم في كتابه ضبط السلطة في المجتمع الديمقراطي وتفصيل الأساليب القديمة الرامية للدفاع عن الديمقراطية، وميزات السلطة التمثيلية في إطار العملية الديمقراطية.

الجزء الذي يليه يتمحور حول الإنسان الجديد والقيم الجديدة وتبلور العلوم الاجتماعية والمؤسسات والأجهزة الاجتماعية.

وتعتبر هذه رؤوس أقلام فقط.

ثم يستمر الكاتب في وصف نموذج التصرفات الديمقراطية والتصرفات الاندماجية (مصطلح الاندماج يرده

مانهايم كثيرا حسب تصوره هو) والمسؤولية الموضوعية وغير الموضوعية وتفكُّك المؤسسات القديمة . ويمضي **مانهايم** واصفا نموذج الشخصية الديمقراطية ونماذج تاريخية لتطور الطبيعة الإنسانية ومثل الشخصية الديمقراطية وخطر العودة إلى البربرية . فيتناول التربية والبنية التحتية والمدرسة والتربية من أجل التغيير وتفسير الحياة الديمقراطية والطبيعة الجديدة لتربية البالغين والحاجة الى الإصلاح عالميا . بالنسبة لبقية الخطوط العريضة :

- * العمل ووقت الفراغ والحوافز وإشباع الذات والسعي وراء وقت الفراغ والانعكاسات المتساوية له .
- * معنى الحرية والحرية والانضباط لدى المنظمات الاجتماعية والحرية والانضباط في ظل التخطيط الديمقراطي وحرية الاختيار في عهد التخطيط الديمقراطي .
- * التأمل والفلسفة والدين واندماج النظام الاجتماعي والاندماج الديني في المجتمع الديناميكي ومعضلة التأمل في المجتمع العصري ومسألة الوجود الإنساني في المجتمع الحداثي .

كما أسلفت ، لم يتم إنهاء الكتاب نظرا لوفاة **مانهايم** قبل استكمالها . أريد الاستمرار في استحضار بعض الاقتباسات من هذا الكتاب : يتحدث **مانهايم** عن الطبقات الوسطى وأصل نشأتها هو الاتجاه الثالث الواقع بين الرجعية والثورة . تستعين هذه الطبقات بمجموعات من رجال الفكر هي مجموعات نخبوية متحررة يتمتع أفرادها بخبرة تخطيطية . وتشكل هذه المجموعات رأس الحربة في الانتقال إلى مجتمع جديد . إنها النخبة التخطيطية المختارة (والتشديد هنا على مختارة - selected وليس منتخبة - elected) القادرة على خلق التوازن الأمثل بين المرجعية وتخويل الصلاحيات لمنظمات محلية وإقليمية لتتوفر على هذا النحو تربية المجتمع الذي تم إصلاحه وتمكن النخبة من إعادة بناء نفسها من خلال تدخل مجموعات جديدة . هذا هو المقرر أن يشق الطريق نحو مجتمع جديد .

ويعني التخطيط الديمقراطي استنادا إلى **مانهايم** «بناء نظام اجتماعي من التخطيط» . ولم يكن مثل هذا التخطيط متوقفا حتى ذلك الحين لأنه كان محسوبا على النموذج الشيوعي أو غياب التخطيط البيروقراطي للرأسمالية الليبرالية . والذي يقترحه **مانهايم** عمليا هو تخطيط من أجل الحرية (planning for freedom) يخضع التخطيط بموجبه للرقابة الديمقراطية . هذا النوع من التخطيط لا يفرض قيودا ولا يمنح أفضلية احتكارية بل وفرة تخطيطية للجميع أي تخطيط يرنو إلى العدالة الاجتماعية ليس من أجل مجتمع غير طبقي بل بغية طمس الفوارق الشاسعة بين الفقر والغنى . إنه تخطيط يشجع خلق أنماط حضارية مع الأخذ بالاعتبار عناصر تراثية جوهرية . إنه تخطيط يتصدى للمخاطر الكامنة في المجتمع الجماهيري ويدعو إلى التوازن بين مركزية القوة وتوزيعها ؛ إنه تخطيط من أجل تغيير المجتمع تدريجيا بغية التشجيع على تطوير الذات . ويعلق **مانهايم** آماله على المثقفين من أصحاب المهن الحرة المتحررة من مذهب فرويد والآليات البيروقراطية . فالتوقعات المعلقة على من يعبر عن المصالح الفكرية العامة تقول بتأليف الاتجاهات الجزئية للآخر عبر المحادثات الفكرية البينية مما يؤول إلى فهم الحقيقة بصورة شاملة وواقعية .

هنا يكمن الشرط المسبق الذي يضعه التوجه العلمي تجاه السياسة والتغيير الاجتماعي . وأقتبس :
" those that might play the part of a watchman in what will otherwise be a pitch
black night" - أي أنهم المفروض أن يكونوا حراس المنارة في الليلة الظلماء.

أين إذن كل هذه الأفكار النبيلة التي تتلمذ عليها العديد من المخططين؟
قرأت الكتاب عدّة مرات وتوصلت إلى استنتاج يقول أن **مانهايم** ارتكب خطأ .
أين يقع هذا الخطأ؟

الجواب على هذا السؤال نجده عمليا في إحدى الجمل التي كتبها .
فقد افترض **مانهايم** أن تطوّر الطبقات الوسطى كان إشارة إلى الانتقال من الدولة التقليدية وتعزيز قوة
المجموعات التي يتحدّث عنها - حيث تحوّل المخطط من وسيط بين مصلحة رأس المال والجمهور والدولة -
إلى عنصر صغير وهامشي .

الفكرة القائلة بأن المخطط من المفروض أن يشكل جزءا من النظام الرأسمالي تؤدي إلى تقصيره في إدخال
النظام على الفوضى الرأسمالية مما يترتب عليه معضلات ويتسبب في حدوث انفصام للشخصية لدى المخطّط .
بعبارة أخرى يرى أن فوضى الملكية الشخصية وأصحاب الأراضي الذين يستطيعون أن يفعلوا بها ما يروق
لهم - هي حالة تقضي بأن يعمل المخطّط في الإطار المدني وينظم طرق استخدام الأرض - هذه هي المعضلة
الكلاسيكية التي يواجهها المخطّط .

تعلّمنا النظرية التي تتحدث عن فشل السوق - فشل رقم واحد وفشل رقم اثنين وهي بمثابة معضلة بالنسبة
للمخطّط ، حيث يترتب عليه أن يعمل تمثيلاً مع منطق الرأسمالية ومركباتها تتمثل بقيم الفردية والإنسان
الاقتصادي (هومو - إكونوميكوس) أو الإنسان العقلي .

حرية الاختيار وقداصة الملك الشخصي وعدم التدخل في قوى السوق والعدل والقانون والعقود وتساوي
الفرص وتحقيق الذات - هذه هي القيم التي اعتبرها **مانهايم** مثالا يحتذى به في عمل التخطيط .
ولكنني أرى أن هذه البنية لا تعكس الواقع الإسرائيلي إطلاقاً بل أقول بأننا نعمل وفقاً لمنطق الدولة إذ أن هذا
العنصر لا يتقلص لدينا بل بالعكس .

تعتمد البنية التعاونية على الدمج بين الدولة ورأس المال حيث يخدم المخطّط الدولة ولا يخدم رأس المال إلا
أن التركيز على الدولة منذ إنشائها يعتبر عبأ أثقل بكثير منه التركيز على رأس المال . فنحن نرى هنا تشديدات
على سلطان الدولة والعنصر القومي المتطرف والاثنوقراطية إذا أردتم . الاحتياجات الحقيقية للمجتمع تُحدّد
«من برجها العالي» وكأنّ الدولة أو «الأخ الأكبر» يعلمان بالضبط أين يكمن خير العامة بينما النظرة الاستعلائية
التي تميّز التخطيط منذ قدوم باكورة المهاجرين الأوائل إلى البلاد تستمر اليوم أيضاً وكأنّ الدولة هي التي تعلم
احتياجات المجتمع الحقيقية .

ويتجسّد عنصر آخر بتقييد الحرية بسبب حالات الطوارئ وهي الحالة التي نعيشها حتى اليوم - الدولة هي
التي تحدّد الأمر مع التأكيد على القانون والنظام وهي مبادئ تنبع جذورها من سلطان الدولة .
دور المخطّط كذراع تخطيطية للدولة كان في بداية الأمر ما يسمّيه «غرامشي» بـ«المفكرين العضويين» الذين

تم تجنيدهم لتحقيق الهدف السامي المتمثل ببناء الأمة والقومية والدولة وكان لهم دور هام بالنسبة للدولة -
تصميم الحيز .

أين تكمن الأهمية البالغة في تصميم الحيز؟

من الطبيعي أن يرتبط إنشاء الدولة بالحصول على مساحات من الأرض وأن يشكل تصميم الحيز وسيلة قوية
للغاية لبلورة شخصية المواطن . فالدولة لها عمليا ثلاث إستراتيجيات رئيسية أحاول تمييزها على النحو التالي :
تتمثل الإستراتيجية الأولى بإيجاد الفراغ الوطني ومحاولة الحصول على فراغ وطني عبر الوجود والحضور
والامتلاك وتحديد السيادة .

وقد كتب «باروخ كيمرلينغ» أن الحركة الصهيونية لجأت إلى وسائل الابتاع والقوة العسكرية من أجل
الحصول على الفراغ . وهي عملية ما زالت مستمرة حتى اليوم على النحو الذي كان قد وصفه .
وتنص الاستراتيجية الثانية على توسيع رقعة السيطرة أي المساحة الأرضية بمفهومها الجغرافي وهي فراغ تسيطر
عليه الدولة . لدى الحصول على المساحة الأرضية والهيمنة عليها تبقى السيطرة مهمة الحكم الذي يقرر من
يدخل ومن يخرج من الذي يُعترف به ومن يبقى غريبا من الذي سيظهر على الخارطة ومن يغيب عنها - هذه
هي وسائل تحديد المساحة الأرضية .

أما الاستراتيجية الثالثة فتتعلق بالحياة اليومية فنحن لانعي تماما الممارسات اليومية الخاصة بالصراع الدائر
حول المكان . إذا تواجد شخص آخر في غالبية الأماكن عليك تدمير مكانه ونزعه منه أو تقليص مغزى وجوده
الإنساني . الصراع من أجل إلغاء مكان الآخر يشكل استراتيجية هو الآخر .
لننظر ونرى ما الذي تفعله الدولة - الدولة تحدّد المستوطنات وفي المستوطنات تجري الممارسات الاستعمارية
التقليدية الخاصة بإثبات الحضور .

التوطن في مكان معين يؤكد على الحضور كما سبق وحددنا الاستراتيجية الأولى لخلق الحيز القومي . هذه
هي التكتيكات المتجسّدة في حالة الاستيطان . حتى التسمية الرسمية «مناظر» لما هو عمليا إلقاء النظرة تعني
بكل بساطة مراقبة استيلاء من تعتبر ونهم أجنب على أراضي الدولة . كلها عبارة عن صيغ .
غرس الأشجار هو خطوة لإثبات الحضور أو تحديد السيادة أو الامتلاك .

إنه تكتيك قديم ويمكن قراءة كتابات الصندوق القومي على أنها استراتيجية للدولة . ثمة خمسة عشر قانوناً
تسمح بمصادرة الأراضي - للأغراض العامة أو لتحديد منطقة عسكرية مغلقة وغيرها من الاحتياجات .
ويشكل التسييج والرقابة الشرطية جزءاً من تحديد المساحة الأرضية لأن وجود السياج يعني أنك تستطيع أن
تسمح بدخول ذلك ومنع دخول الآخر .

نحن على علم أقل بتكتيك التعامل مع رحالة البادية من خلال تقييد المراعي وأعداد المواشي - وهو تكتيك تم
تطبيقه في دول كثيرة .

قرأت مؤخراً مقالات حول الفرنسيين في الجزائر وطرق مراقبة الدولة وتحكمها بالبدو الرحالة من خلال
فرض قيود على أعداد المواشي وتسييج المراعي . ونذكر أيضاً في هذا السياق إتلاف البساتين والكروم
والمحاصيل البرية والزراعية .

قبل أسبوع نشرت صحيفة «هآرتس» تقريرا عمّا يحدث في جنوب البلاد من الإتلاف واسع النطاق الذي يطال المحاصيل الزراعية والمقصود هو إتلاف ما حدّده الآخر بيتاله والمراد منه عمليا محو انتماء الآخر ونذكر في هذا السياق سدّ آبار المياه والأعمال الترابية وتغيير تضاريس الأرض وكلها مظاهر أخرى . كما نسمع الآن عن محاولات عديدة لتغيير الطوبوغرافيا في الضفة الغربية باستخدام الجرافات . طريقة أخرى تتمثل بإقامة المعابر والممرات وتسيير دوريات الشرطة . كما نفهم المنطق الخاص بشق الطرق والشوارع إذا نظرنا للخريطة - فالمغزى في معظم الأحيان هو إثبات الوجود وفرض مراقبة على الآخر . كثيرا ما نتحدّث عن هدم المباني والمواقع والمغزى من ذلك كما ذكرنا - هدم مكان الآخر . بالمقابل يبدو أن البناء للمستوطنين لا يحقق نجاحا كثيرا في معظم الأحيان في إيجاد المكان . لماذا؟ سنتطرق لاحقا إلى الأسباب الخاصة بالهندسة المعمارية ولكن في كل الأحوال لا يمكن استبدال مكان الآخر بأيديولوجية جديدة غربية ومتسلطة وعليه فيتم في المرحلة الأولى هدم المباني والهدم يشكل كما أسلفنا نظرة سلطوية . يمكننا استذكار ما صرّح به وزير خارجيتنا خلال وجوده في أوروبا « تقتصر خطواتنا على هدم المباني فقط ولا نقتل البشر » .

التكتيك الأخير الذي أريد الإشارة إليه هو الإبعاد أو نقل السكان من مكان إلى آخر . ولكن قبل ذلك أودّ التطرق وباختصار إلى دور المخطّط والذي يتدخّل بشكل عميق في ممارسات الدولة حيث يسهم المخطّطون البلديون والمهندسون والجغرافيون في محاولات توسّع الدولة على الأرض . إن صورة المخطّط المثلى كما يراها **مانهايم** هي صورة إنسان حرّله مدونة سلوكيات أخلاقية يعمل لصالح الجمهور إحقاقا لأهداف سامية ونبيلة ولكن هذه الصورة خيالية ونحن مجتمع على قدر كبير من الخيال أما الواقع فهو معاكس - نحن بدأنا مشوارنا كمتثقفين مجنّدين كجزء عضوي من الدولة وبقينا مجنّدين أي لنا ضلع في ممارسات الدولة المروّعة كما وصفتها سابقاً . فما دامت الأمور على نحوها هذا أتوقع أن يبقى المخطّطون والمهندسون المعماريون عملاء .

شموئيل غرواغ:

أعتقد أن السؤال الرئيس الواجب طرحه يخص طرق عودتنا، نحن المخططين، إلى قيم العدالة الاجتماعية وإحقاق الحقوق المدنية وإلى واقع تختلف مدوناته تماما فهي القاعدة التي يرتكز إليها وجود بمكوم . نعيش واقعا من قوة الأغلبية اليهودية في إسرائيل والتي تتبع سياسة تمييز تجاه المجموعات الضعيفة . يمكن الجزم هنا أن السكان الفلسطينيين في المناطق هم أضعف مجموعة سكانية والسياسة المنتهجة تجاههم لا تقتصر على الاحتلال المادي بل تشمل الممارسات التخطيطية فيما يتعلق بمناطق النفوذ الإسرائيلي إضافة إلى تغييب التخطيط .

وبالفعل يعتبر تغييب التخطيط من الممارسات الرئيسية التي تنتهجها السلطات في البلاد تجاه الأقلية العربية والفلسطينيين سكان دولة إسرائيل . هنالك وضع كما ذكر **عاموس غفير** تسبب في قسم كبير من السكان في مكانة عدم الشرعية بحكم المكان الذي يتواجدون فيه . وأنا أقصد قضية ما أصطلح على تسميته بالبناء غير المرخص . سكان يقطنون في بيوت حُدِّدت على أنها غير مرخصة ويتم تحديدهم سلفا على أنهم مجرمون . كيف نتجاوز هذا الموقف؟ السؤال الجوهرى يتمحور حول تبعيتنا جميعا للنظام المركزي . لا يمكننا التحرك دون حسن نية السلطات . في مرات عديدة وخاصة في الفترة الأخيرة ثمة من يميل إلى القول «حسنا، تعالوا أنتم وحاولوا . قدّموا هذا المشروع أو آخر» . ولكن بالواقع هذه المشاريع يكتب لها الفشل في ظل غياب حسن نية السلطات . ربما هنالك أيضا نوع من الإفشال المتعمد أي «مؤامرة» أخرى .



نقاش بمشاركة الجمهور

سوزي موردخاي:

تفسيرى مختلف قليلا لقضية غياب التخطيط في سياق الحديث عن السكان الفلسطينيين . أفهم أن غياب التخطيط هذا هو بحد ذاته نوع من التخطيط بل إنه تخطيط أعلى وليس في الحقيقة عدم تخطيط ومن أبعاده محاولة استبدال سكان موجودين بالسكان المهيمنين .

جيف هالبير:

عندما كنت تتحدثت خطر في بالي مصطلح «السلب» وهذا ربما الذي يحدث على طرفي الحدود حيث نشهد على مائة عام يسلب خلالها شعبٌ شعباً آخر ولا أقصد أن يتم السلب دائما بصورة متعمدة أو أيديولوجيا . أجل كانت مثل هذه العناصر وما زالت موجودة مثل أيديولوجيا الترحيل (ترانسفير) ولكن إذا نظرنا مائة عام إلى الوراء فمنذ عام ١٩٠٤ حين قامت الحركة الصهيونية مع «رويين» وغيره بتأسيس «مكتب أرض إسرائيل» فقد جرت هنالك عملية سلب ظاهرا وباطنا على السواء .

ومنذ عهد «رويين» شارك في هذه العملية مهندسون معماريون وموظفون . إنها رحلة استمرت مائة عام ولم تكن رحلة إبعاد فعلي لان السكان بقوا في العديد من الأحيان على أراضيهم ، على سبيل المثال في القرى غير المعترف بها والأراضي التي صودرت والبيوت التي هُدمت والأماكن التي عُيِّرَ اسمها أو منظرها .

في نهاية المطاف يجب علينا كشعب الاعتراف بهذه العملية والتعامل معها ، والمخططون لهم دورهم في إصلاح الوضع إلا أن الحل يجب أن يوقر حيزا أو يفسح أمام الفلسطينيين خلق مجال خاص بهم ليس في المناطق فحسب وإنما داخل دولة إسرائيل أيضا .
باعقادي ، أكبر تحد يواجهه المخططون ربما في الجيل القادم يتعلق بكيفية إيجاد المجال والإفساح للفلسطينيين في إيجاد مجال خاص بهم والحفاظ على مجالنا الخاص وإيجاد نقاط الالتقاء بينها .
المخططون ، ونظرا لدورهم الرئيسي في عملية السلب ، قد يكون لهم دور رئيسي في عملية الإصلاح .

أوري فينكر فيلد:

لا أوافق رأيك ، يوبرت ، بالنسبة لرسم الصورة بالأبيض والأسود فقط . منذ عشرين سنة وأكثر وأنا أعمل في مجال التخطيط وأرى أن هنالك مجال رمادي اللون لا بد أنه يسجل تقدما وإن جاء بطيئا وضيلا . وهو يشمل موضوعات كان بالإمكان تحقيق التقدم فيها خلال عامين أو ثلاثة أعوام وأقصد القرى غير المعترف بها في شمال البلاد .

صحيح أن الأمور استمرّت قرابة عشرين سنة فيما يتعلّق بالتخطيط ولكن حاليا أصبح الاعتراف يشمل كافة القرى غير المعترف بها تقريبا، من الناحية الرسمية على الأقل وليس من الناحية العملية إذ أن التخطيط يراوح مكانه كما ذكرت .

ثمة ما يمكن إنجازه في «المجال الرمادي» وأنا أرى المخطّطين الذي يتركون خدمة الدولة لينخرطوا في صفوفنا ويعودوا إلى شيء من الموضوعية في مجال التخطيط الأمر الذي يدلّ على وجود المجالات الرمادية اللون التي يمكننا أن نتصرف فيها بكثافة حيث يجرّ كل إنجاز صغير إنجازات أخرى . لا أريد الخوض في مسألة الصراع بين حركتين قوميتين فليس هذا هو بيت القصيد وان كان يؤثر على كيفية التعامل مع هذا المجال البراغماتي الرمادي ، بل أتحدّث عن الجانب البراغماتي ويعني أن الدمج الصحيح ما بين المساعي الحميدة والنشاط الجماهيري والعمل القضائي يمكنه أن يسهم في تحقيق تقدّم في المناطق وبالطبع داخل دولة إسرائيل مما ينطوي على أهمية .

وفيما تصوّر أنت الأمور على النحو الذي صورتها وأعلم يقينا أن لك ما تعتمد عليه وأقولك ليست خيالية إلا أنه يجب أن نؤكد مع ذلك على أمور يمكن تحقيقها حتى إزاء هذا الواقع .

شلومو حسون:

لست مرتاحا لمداخلتين طرحتهما في معرض حديثك يا يوبرت ، هما النظرة الجامدة لدور المخطّط من جهة والبراغماتية اليومية من جهة أخرى .

بالنسبة لأحادية النظرة فمجرد استعمال مصطلح «مخطّط» بدل «مخطّطين» من مجالات مختلفة إنما يدل على غياب التعددية التي تميّز الواقع . فإذا نظرنا إلى الواقع الذي تعيشه إسرائيل خلال السنوات العشرين الماضية نرى تجربة قوية للغاية لتنظيمات تنمو أصلا من مجموعات اجتماعية وحركات احتجاجية أي هنالك تخطيط مدافع في بعض الأحيان وراديكالي في بعضها الآخر وقد يكون أحيانا بمثابة خطوة يقوم بها المخطّطون ضد المؤسسة .

والصورة داخل المؤسسة ليست بالنظرة الجامدة هي الأخرى فثمة من يؤيد التخطيط الإصلاحي الحوارى من جهة وهنالك من يتماشى مع تخطيط المستوطنات والمناظر . بالطبع ليست هذه المجموعة الوحيدة .

كنت سأخفف أولا من حدة اصطلاحى «التخطيط» و«المخطّط» . ولكن ما يشغل بالي أكثر من أحادية النظرة هو الانحياز الفكرى .

ما من شك ، وأعتقد أن جميع الحاضرين سيوافقونني إذا قلت أن مظالم كثيرة تقع في المجتمع الإسرائيلي من الإجحاف وعدم المساواة طائفا وطبقيا وعرقيا وجنسيا الخ . . . علينا تصحيح هذه المظالم وهذه مسؤوليات المخطّطين . ولكن ما يزعجني هنا ليس الهدف وإنما الطريق .

انتقاداتك توحى بالمثل المألوف «جاء يكحلها عماها» بل تتحدّى الفرضيات الأساسية - في نهاية الأمر نحن

تحدّث عن الحقّ الأساسي للأغلبية اليهودية التي تعيش في دولة إسرائيل في تقرير مصيرها بما في ذلك بناء الأُمّة والدولة القومية. أتجرأ على قول هذه الأمور رغم أنها كانت تبدو مستهترة جداً عندما جاءت منك. الواقع يؤكّد على حقّ الأغلبية وهناك بالطبع حقّ للفلسطينيين ونحن نؤيّد حقّ الفلسطينيين في تقرير دولتهم إلاّ أنّ صورة الأغلبية التي تسعى إلى تقرير ذاتها تقدّم بشكل مختلف والحديث يدور حول إنشاء دولتنا. أرى أن علينا إظهار المزيد من التناسق والإنصاف والإشارة إلى إقامة المدن والقرى التطويرية وغيرها من أشكال الاستيطان إلى جانب الحديث عن المستوطنات ولا يمكن نفي حقّ الدولة في ترسيم حدودها وضمّان أمن مواطنيها خاصة في مثل هذه الفترة. إذا أخفقت بمكوم في المضي على هذا النحو ستصبح هذه الجمعية الهامة شيئاً هامشياً ليس من ناحية عملها فحسب بل من ناحية الأيديولوجيا والتعددية والإنصاف وربما من ناحية العدالة الاجتماعية أيضاً.

شلومو حياط:

أريد الاحتجاج على أقوال صديقي وأقول له إنه موجود هنا بفضل روبيّن. يستطيع التحدّث عن كل هذه الأمور الجميلة. جميل جداً أن تكون من مرهفي الإحساس والمشاعر. اقترح على الأعضاء في جمعية بمكوم أن يتعلّموا أولاً اللغة العربية ويتعرفوا على الحضارة العربية. لا يكفي أن نكتب بالعربية ونترجم إلى العربية وأعتقد أن إقامة مثل هذه الأمسية في فترة شهر رمضان المبارك تدل على عدم الاكتراث والجهل الثقافي

يويرت لويون:

أعتذر لأنّ تقديمي للأموّر اتسم بالعمومية ولكن ثمة سوء فهم لهدف محاضرتي. أنا لم آت لحشد الطاقات العاملين في سبيل العدالة الاجتماعية بل من أجل ترتيب البيت من الداخل أتيت لأنّ ثمة شيئاً لم يتم إنجازهُ إلا وهو إمعان النظر في المهنة. اذكر أنه قبل عشر سنوات أو خمس عشرة سنة وعندما شرع بالتخطيط لإقامة تجمعات سكنية في الضفة الغربية نشر العرب إعلاناً كان يغطي صفحة كاملة في صحيفة «هآريتس» جاء فيه أن الإدارة المدنية تعدّ لنا خطة دون استشارتنا مما يعتبر انتهاكاً لأحد المبادئ الرئيسية الخاصة بمشاركة الجمهور. فما رأيكم بالأمر؟

أصحاب المهنة لازموا الصمت لم يتجاوب أحد مع هذا الإعلان. أما أنا فقد دعوت إلى طرح القضية للنقاش وقلت حينها «لنرى كيف يمكن للمخطّط أن يجيب على العرب بالنسبة لادعائهم المذكور». جاوبوني بأن القضية سياسية أننا لا نهتمّ بالسياسة. أعتقد أنه أن الأوان ليهتم المخطّطون بالسياسة.

أوافق مع **أوري بينكفيلد** أن هنالك «مجالاً رمادي اللون» إلا أن هذا المجال لا يتجسّد بالحيز أو المساحة بل هو هنا - أمامنا مجالٌ أخلاقيٌ رمادي اللون أوّدي وإيّاكم إمعان النظر فيه أيضاً ولكننا نؤجل النقاش وبكل بساطة لا نريد خوض هذه المشاكل الصعبة . هدفي أن أ طرح هذه الأمور وأعتذر إذا قلتها بصورة عمومية وأحادية البُعد ومبسّطة إلى حدّ ما .

شلومو حياط:

أنا وبدعوة من رؤساء عدد من المدن قُمت بوضع خطة هيكلية لكل من **رام الله** و**بيت لحم** و**جنين** و**بيت ساحور** وغيرها . وكان في مقدّمة المعارضين لخطتي المرشح لرئاسة البلدية الذي توجّه صباحاً إلى أحد مقاولي المستوطنات وتفترغ مساءً ليأتي ويراقب الخطة . الشخص الذي قرأت عنه في صحيفة «**هآرتس**» لم يمثّل السكان على الإطلاق . وأنا أعلم عمّا أتحدّث إذ إنني وكما أسلفت قمت بوضع الخطة لرؤساء المدن . أوّدي أيضاً الإشارة إلى أن المهندسين المعماريين مرهفي الإحساس والمشاعر اليساريين هم أوائل من يبنون في المستوطنات . أعدّ خطة وافحص .

داني مورغنشتيرن:

لا أريد أن أقول إن مهنة المخطّط من أقدم المهن في العالم إلا أنه إلى حدّ معيّن يسير وراء المال . لا يسمح لنفسه بإبداء شيء من حرية التفكير بل يسعى لإرضاء مطالب «زبونه» وهنا تكمن إحدى النقاط التي تخص القضية برمتها . أما بالنسبة لحرية العامة إزاء حرية الفرد فلم تُجب على السؤال كيف تحمي العامة وفي هذه الحالة المقصود الدولة أو المؤسسة كيف تحمي نفسها من تجاوز الأعراف المألوفة ، أي كيف نحمي أنفسنا من استبدادية الفرد وهو يقرّر الاستيلاء على أراضٍ؟

يودان روفيه:

أنا موجود داخل المؤسسة ومع ذلك أتمنّ دعوتك أن ينظر المخطّطون إلى أنفسهم من منظور أخلاقي وأعتقد أننا بأمسّ الحاجة لذلك وتوجد فوارق بين مهنّ التخطيط المختلفة . يبدو لي أن القضية لا تدور في نطاق نقاش المهندسين بل لها صلة بالمهندسين المعماريين وأكثر من ذلك بالمخطّطين الذين يأتون من مهن الجغرافيا والعلوم الاجتماعية بحيث تختلف الأمور من شخص إلى آخر . أظنّ أن علينا التطرّق إلى الفارق الكبير من حيث ما تم إنجازه قبل عام ٤٨ وبعده فالمجتمع اليهودي اهتم حتى عام ٤٨ ببناء مكان له تحت نظام أجنبي ولم يكن مسؤولاً عن الحيز وعمل من منطلق أنه صاحب مصلحة في بناء الحيز الخاص به . بعد عام ٤٨ أصبحت إسرائيل مسؤولة عن الحيز بكامله وكان عليها الاهتمام بالجميع وليس بالسكان اليهود

فقط من الناحيتين السلطوية والقانونية. إلا أننا وحتى اليوم نستمر إلى حد كبير في الأخذ بعين الاعتبار السكان اليهود فقط بينما «السكان المحليين» - وهذا الاصطلاح اللفظي مثير للاهتمام للغاية - عليهم أن تتدبر أمورها. والأمر لا تتوقف عند هذا الحد بل نرى غياب القانون نفسه ذلك أن قانون البناء والتخطيط ليس قانوناً ممتازاً ولكنه مع ذلك ليس بالأسوأ فقد تبلورت بعض الممارسات التخطيطية وفي مقدمتها الخطط الهيكلية والعريضة بمختلف أنواعها إضافة إلى أن الخطط التي لا تقع في إطار القانون والهادفة إلى الالتفاف إلى أدنى ما يفسره القانون من مشاركة الجمهور. وترمي هذه الخطط عملياً إلى التوفيق بين السلطات وتأجيل مشاركة الجمهور إلى آخر مرحلة هي مرحلة الاعتراضات. وتعتبر هذه المرحلة شبه فنية بحيث أن الجهود الجمة المبذولة للتوفيق بين السلطات لا تبقى حقيقةً الحيلة وإن كانت هنالك رغبة أخلاقية معينة لا تبقى من بعدها حيلة عملية لمشاركة الجمهور. فيمكننا إذن البدء في تطبيق القانون، والقانون في إسرائيل ليس أسوأ ما يكون لا سيما بالمقارنة مع القوانين المطبقة لدى جيراننا. يمكننا إذن البدء بتطبيق هذا القانون المتنور نسبياً.



محاضرة الضيف :

التخطيط وبناء السلام في المدن ذات النزاعات السياسية:

بلفاست, جوهانسبرج, نيقوسيا, والقدس

البروفسور سكوت أ. بولينز

يقدم لها : سارة كامينكر, مخططة مدن, مؤسسة بمكوم

القيت هذه المحاضرة في الاصل باللغة الانجليزية وترجمت الى العربية

Guest Lecture:

Planning and Peace-Building

in Politically Contested Cities:

Belfast, Johannesburg, Nicosia, Jerusalem

Prof. Scott A. Bollens

Introduction: Sara Kaminker, Town planner, BIMKOM

لذكرى المرحومة سارة كامينكر

أسرة بمكوم تنعى بمزيد من الحزن والأسى المرحومة سارة كامينكر،

والتي توفيت في شهر كانون الثاني - يناير ٢٠٠٣

بصفتها أحد الأعضاء المؤسسين لجمعية بمكوم، كانت المرحومة سارة عضواً فعالاً في الهيئة الإدارية منذ لحظة تأسيس الجمعية، وقد عملت في مجال تخطيط المدن أكثر من ٣٠ سنة. وكانت من أشد المدافعين عن حق المجتمعات الضعيفة في العدل الاجتماعي والمساواة، وكانت وراء العديد من المبادرات الهادفة إلى الدفع قدماً بمشاركة الجمهور في عمليات التخطيط. وبالإضافة إلى إدارتها لشركتها الخاصة - سارة كامينكر وشركاؤها - شغلت سارة منصب عضو مجلس مدينة القدس، وهي مؤسسي الإدارات الجماهيرية، وقد شغلت كذلك منصب رئيسة منتدى المواصلات العامة ومركز معلومات القدس، ورئيسة مؤسسة الإسكان العام. إن مهارتها واهتمامها بالمواطنين واحتياجاتهم، وتفانيها الدؤوب في النهوض بالتعايش المشترك، والمساواة وحقوق الإنسان في إسرائيل، كانت بمثابة إلهام لكل من عمل معها. سنفتقدك كثيراً يا سارة.

לזכרה

במקום אבלה על פטירתה של שרה קמינקר, שהלכה לעולמה בינואר 2003.

כאחת ממייסדי 'במקום', שרה היתה מעורבת ופעילה כחברת ועד מנהל מאז קום העמותה. שרה עסקה בתכנון ערים מעל 30 שנה. היא נאבקה על זכותן של קהילות מוחלשות לצדק חברתי ולשוויון ועמדה מאחורי יוזמות רבות לקידום שיתוף הציבור בתהליכי תכנון. שרה היתה חברת מועצת העיר ירושלים, ממייסדי המנהלים הקהילתיים בעיר, ראש הפורום לתחבורה ציבורית, מרכז מידע ירושלים ודירקטוריון חברת פרזות והיתה בעלת משרד פרטי לתכנון ערים.

מקצועיותה, דאגתה לתושבים ולצרכיהם, ומחויבותה הבלתי נלאית לקידום דו-קיום, שוויון וזכויות אדם בישראל היוו מקור השראה לכל מי שעבד במחיצתה. שרה תחסר לכולנו.

In memory

Bimkom is sad to have lost Sara Kaminker who passed away in January 2003.

As one of Bimkom's founders, Sara was actively involved as a Board member in Bimkom's work from the start. A town planner by profession, she worked in town planning for over thirty years. She was a strong advocate for social justice and equality for disempowered communities and a driving force behind many initiatives promoting public participation in the planning processes. In addition to running her own firm, Sara Kaminker and Associates, Sara was a member of the Jerusalem City Council, a founder of Community Administration Centers, Head of the Public Transport Forum and Jerusalem Information Center, and Chairperson of the Public Housing Association.

Her professionalism, genuine concern for people and her tireless commitment to advancing co-existence, equality and human rights in Israel were an inspiration to all who worked with her. She will be sorely missed.

محاضرة الضيف التخطيط وبناء السلام في المدن ذات النزاعات السياسية

يقدم لها: سارة كامينكر، مخططة مدن، جمعية بمكوم

لقد حالفنا الحظ حينما انعم علينا البروفسور سكوت بولنيز بقول دعوتنا لإلقاء محاضرة في هذا المؤتمر. يرأس البروفسور بولنيز حالياً قسم تخطيط المدن والأقاليم في جامعة كاليفورنيا - ارفين. وقد قام البروفسور خلال العقد الماضي بالدراسة والكتابة في موضوع التخطيط في المدن المقسمة. وبحكم طبيعة عمله، قام البروفسور بزيارة جميع المدن الرئيسية في العالم والتي يخيم على قضية التخطيط فيها جواً مشحوناً بالنزاعات السياسية بين الأطراف المتنازعة. وقد قام بنشر استنتاجاته في العديد من المجالات بداية من المجالات التي تختص بالبحوث الحضرية، ومروراً بتلك التي تختص بالدراسات السياسية، وحتى تلك التي تهتم بالقضايا اليهودية.

وقد ألف كتابين في هذا الموضوع، واحد تم نشره العام الماضي وهو بعنوان «على أسس وقواعد ضيقة: السياسة الحضرية والصراع في القدس وبلفاست» والآخر نشر سنة ١٩٩٩ وهو بعنوان «بناء السلام الحضري في المدن المقسمة: بلفاست و جوهانسبرج». ومن الجدير بالذكر أن مصطلح «بناء السلام الحضري» لم يكن ضمن عنوان كتاب البروفسور بولنيز حول مدينته القدس، ولكن البروفسور رأى أن يستعمل هذا المصطلح في عنوان محاضرتي التي سيلقيها علينا اليوم وهي بعنوان «التخطيط وبناء السلام في المدن ذات النزاعات السياسية، بلفاست، جوهانسبرج، نيقوسيا، والقدس».

إن أشد ما يثير فضولي هذه الأيام هو إمكانية التعرف على الكيفية التي يتم بموجبها استغلال قضية التخطيط للمساهمة في بناء السلام في مدينة القدس. وبحكم خبرتي الطويلة في مجال التخطيط في مدينة القدس، وذلك منذ عام ١٩٦٧، فقد ترسخت عندي قناعة بأن العامل الرئيسي وراء الفشل في تحقيق السلام في هذه المدينة هو سياسة البلدية والحكومة فيما يتعلق بالتخطيط، مدعومة بالأساليب الموظفة لشل قدرة فلسطينيي القدس على معارضة هذه السياسة أو حتى القدرة على رفع أصواتهم بشكل جماعي مؤثر.

يوجد هنالك العديد من الطرق لتعريف مفهوم السلام في المدن المقسّمة . بعض هذه التعريفات تتطرق إلى التوزيع المتساوي لموارد المجتمع المدنيّ، أو إلى العمل المشترك والتعاون، أو إلى الأهداف الحضارية المشتركة والمتعارف عليها لدى جميع الأطراف . ولكن السلام، وببساطة، يمكن تعريفه على انه حالة اللا-حرب

لقد تبنى رئيس بلديتنا السيد ايهود أولمرت هذا التعريف لمفهوم السلام في الاحتفال السنوي الذي تقيمه البلدية بمناسبة أعياد الشموع، وعيد الفطر، وعيد ميلاد السيد المسيح . هذا الاحتفال الذي دعي إليه الجميع ولم يحضره سوى ممثلي الطوائف اليهودية والمسيحية . في هذا الاحتفال نوّه السيد اولمرت، بطريقة لاح منها كبريائه كمسؤول، إلى أن أحدا من فلسطينيي القدس لم يشارك في أي عملية إطلاق نار أو هجوم وقعت في القدس هذا العام .

ولكننا والبروفسور بولينز نريد تعريفا آخر لمفهوم السلام . كما أننا نؤمن بأن تخطيط المدن هو الأساس الذي يمكن من خلاله بناء السلام أو تدميره . وبالرغم من أننا نشعر دائما بأننا حالة فريدة، إلا أن البروفسور بولينز، ومن خلال خبرته الطويلة في هذا المجال، سيخبرنا بأن حالتنا ليست خاصة وبأن هنالك الكثير الكثير لتتعلمه من غيرنا من الدول التي تمر في تجارب مثل تجربتنا .

التخطيط وبناء السلام في المدن ذات النزاعات السياسية

البروفسور سكوت.ا.بولينز
قسم تخطيط المدن والأقاليم
جامعة كاليفورنيا

التخطيط في المدن ذات النزاعات السياسية – هل له أهمية؟

من جهة أولى، اعتقد أن كثيرا من المبادئ المتبناة في بعض الممارسات التخطيطية (التخطيط المقيد بالأنظمة؛ مبدأ الإبقاء على الوضع الراهن؛ مبدأ كف اليد وعدم الاعتراف بالديانة والعرق كتصنيفات شرعية في مجال التخطيط) كلها تعتبر مبادئ قاصرة لا تلائم التحديات التي تفرضها الظروف في المدن المقسمة والمتنازع عليها سياسيا. ولكن لهذه المبادئ أنصارها حيث أوضحت مجلة سينت في عدد صدر عام ١٩٩٩ «أنه من الصعب الربط بين سياسات الصراع وتصميم المدن»

ويقول أنور نسيبه: «هل تستطيع فعلا أن تبين لي -حتى لو افترضنا انه من الممكن أن يسود جو من الديمقراطية بين المحتلين وأتلك الذين قاموا باحتلالهم - ما هو شكل هذا الفضاء الديمقراطي؟ ما هو ذلك التأثير الذي سيحدثه مجرد شكل حائط أو منعطف شارع أو الأضواء والنباتات في إضعاف قبضة القوة والجبروت أو تجسيد الحاجة إلى العدالة». أنور نسيبه، سينت. ١٩٩٩.

ويقول احد المخططين من مدينة بلفاست «إننا لا نخطط من اجل البروتستانت أو الكاثوليك، وإنما نخطط من اجل الناس عامة فلهاتين الطائفتين نفس الاحتياجات. هل هنالك فرق؟»

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى . . .

«لا يمكننا الفصل بين مسألة التخطيط الحضاري والصراع السياسي المتأصل لأن مصادرة الأراضي، والبناء، وترسيم الحدود، كلها تعبر عن الفرص غير المتكافئة، «ميخائيل رومان، جامعة تل أبيب ضمن باسكين وتوايت. ١٩٩٣.

التخطيط كشكل من أشكال القوة الفاعلة

للمخططين اثر فعال في تشكيل الصفات المادية والاجتماعية - النفسية للنظام الاجتماعي - تتمثل في إمكانية إقامة الأحياء ذات الصفة العرقية، وتوفير الفرص الاقتصادية المتكافئة وتحقيق التكامل الاجتماعي الاقتصادي، وتوحيد الرموز الحضارية - هذا التأثير يتم بطرق قد تكون بحد ذاتها سبباً يسمح - وفي نفس الوقت قد يمنع - تحقيق جو معيشي يتميز بالتسامح المتبادل بين العناصر العرقية المختلفة . وبالرغم من أن المدن لا تعتبر العامل الأساسي المؤثر تأثيراً مباشراً على مستوى الصراع العرقي بين المجموعات الحضارية المتنازعة، إلا أننا لا نستطيع اعتبارها عاملاً غير فعال وان نتجاهل دورها الذي يعكس في حقيقته وجهات النظر الاجتماعية العامة على مستوى المجتمع ككل .

تخطيط المدن قضية مهمة، وللمخططين دور مهم يقاس بحسب أهمية الممتلكات الحضارية التي قاموا بالتأثير على طبيعتها .

التخطيط وحقوق الإنسان

معايير الحد الأدنى: حاجات البشر الأساسية - الخدمات العامة، حقوق الإنسان، فرص العمل، الغذاء والمسكن، والمشاركة في صنع القرار - كل هذه الحاجات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطوير الاجتماعي الحضري وسياسات التخطيط.

إن الفكرة القائلة بضرورة وضع حد أدنى للمعايير التي تعالج من خلالها حاجات البشر الأساسية تم إقرارها والمصادقة عليها في الأمم المتحدة وذلك في ميثاقها الخاص بحقوق الإنسان الاقتصادية، الاجتماعية، والحضارية عام ١٩٦٦ (والذي صادقت عليه إسرائيل في أوائل التسعينيات) وكذلك ميثاق الأمم المتحدة الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وكلاهما ملزم قانونياً لتلك الدول التي تعترف بهما .

حقوق الأقليات: حقوق الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل والمنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة الصادر عام ١٩٩٢ . بما أن إسرائيل تدعى السيادة القضائية على الفلسطينيين القاطنين في منطقة القدس، والتي ضمتها إسرائيل بعد عام ١٩٦٧، فإن إعلان حقوق الأقليات يجب أن يطبق في هذه المنطقة . إعلان الأمم المتحدة الخاص بحقوق الأفراد الذين ينتمون إلى الأقليات الوطنية والعرقية والدينية واللغوية .

تنص المادة الأولى من هذا الإعلان على انه يجب على الدول «حماية الهوية الوطنية والعرقية والحضارية والدينية للأشخاص المتواجدين ضمن المناطق الخاضعة لسيادتها . . .». فإذا ادعت إسرائيل السيادة الكاملة على كل القدس فيجب عليها أن تقوم بحماية حقوق الفلسطينيين . وإذا لم تدع إسرائيل هذه السيادة فلا يقع على عاتقها أية مسؤولية فيما يتعلق بتطبيق هذه الحقوق . ولكن، يحق للفلسطينيين بالمقابل رفض أي تدخل في شؤونهم الداخلية من أي دولة مجاورة .

حق التطوير: الإعلان الخاص بحقوق التطوير . ينص قرار الأمم المتحدة رقم ١٢٨/٤١ الصادر عام ١٩٨٦ على « إن الحق في التطوير هو حق ثابت يحق بموجبه لكل إنسان أو جماعة، المساهمة والتمتع بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي والحضاري والسياسي» .

المستوطنات البشرية: (حق الإنسان في المسكن الملائم) إعلان إسطنبول الخاص بالمستوطنات البشرية، ١٩٩٦ « نعود ونؤكد على التزامنا بالتطبيق الكامل والتدريجي لحق الإنسان في المسكن الملائم » . نشاطات حقوق الإنسان لديها القدرة على الاختراق والتأثير في مختلف قضايا الهيمنة السياسية . فعلى سبيل المثال حقوق الإنسان في المسكن - « حق الإنسان في مسكن يؤمن له الحماية والكرامة» - يمكن أن تشمل العديد من البنود، مثل توفير الخدمات العامة وأسباب الرزق والعيش الكريم والمشاركة في صنع القرارات التي تخص التخطيط والتوطين (م . كوثرى-مقابلة) . في هذه المرحلة تصبح حقوق الإنسان وقضايا الهيمنة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً .

الأمن البشري، تقرير الأمم المتحدة الإنمائي الصادر سنة ١٩٩٤
لقد تم توسيع مفهوم الأمن من مجرد ضمان الأمن من العدوان ليشمل جوانب اجتماعية واقتصادية تعالج قضايا المواطنين اليومية . ومن هذه الجوانب :
الأمن من الخوف و الأمن من الفاقة والعوز (الصراع اليومي للبقاء، العمل، التعليم، الرعاية الصحية، الملجأ، وتكافؤ الفرص) . و الحماية من التقلبات المفاجئة والتي تؤثر سلباً على أنماط الحياة اليومية للأفراد، كلها مشمولة في العناصر السبعة التالية لمفهوم الأمن الإنساني -

١. الأمن الاقتصادي: توفر فرص العمل والدخل .
٢. الأمن الغذائي: توفر المصادر الغذائية الأساسية والقدرة المادية للحصول عليها .
٣. الأمن الصحي: توفر الرعاية الصحية والأدوية .
٤. الأمن البيئي: توفير الحماية من المخاطر والكوارث الطبيعية (البيئية) .
٥. الأمن الشخصي: توفير الحماية من العنف الجسدي الممارس من قبل الدول والمجموعات العرقية والأفراد .

٦. الأمن الاجتماعي: القدرة على تحقيق الهوية الحضارية وتأكيد مجموعه من القيم الاجتماعية من خلال الانتماء إلى جماعة-عائلة، مجتمع، أو أي مجموعة عرقية.
٧. الأمن السياسي: توفير الحماية من قمع الدول والتدخل العسكري واحترام الحقوق الأساسية.

إن التخطيط وأثره على التطور، والإسكان، والخدمات و تكافؤ الفرص يرتبط بكل من هذه المفاهيم الخاصة بحقوق الإنسان والأمن البشري: وبهذا فإن التخطيط لم يعد يحتل مرتبة دنيا أو ثانوية ولكنه يرتبط بشكل مباشر بعوامل القوة والخضوع.

جوهانسبرج، جنوب أفريقيا

التخطيط كأداة للتمييز و الفصل العنصري .

إن التجربة الحالية في مدينة جوهانسبرج في جنوب إفريقيا توحى إلى أن إعادة توجيه مفاهيم وسياسات التخطيط في المدن ذات النزاعات السياسية يجب أن تسبقها عملية إصلاح سياسي . ولكن يجب الإشارة إلى أن قضايا بناء المدن يمكن ربطها بالقضايا السياسية الجوهرية بطرق تعزز الحوار السياسي في تلك الفترة التي تسبق الإصلاحات السياسية .

في تلك المرحلة الانتقالية (١٩٩١-١٩٩٥) التي شهدت تحول جنوب إفريقيا عن سياسة التمييز والفصل العنصري ، ظهرت حاجة النظام السياسي في جوهانسبرج إلى التعامل مع ضغوط أساسية مزدوجة :

١-الإصلاح السياسي: فقد ظهرت حاجة القادة السياسيين هناك إلى تغيير المقاييس الأساسية التي تحدد بموجبها نسبة المشاركة السياسية ، وكذلك تغيير التنظيم والفلسفة المهيمنة والدخول في عملية انتقالية لدمقرطة النظام .

٢-تصميم وتخطيط المدن . كان على المخططين والمختصين في مجال التخطيط الحضري اعتماد وتصميم خطط بديلة للتطوير المكاني ، بحيث تعالج هذه الخطط البديلة الحاجات الاجتماعية المختلفة وتصلح ذلك الدمار الذي خلفته سياسة الفصل والتمييز العنصري .

جوهانسبرج ما بعد سياسة التمييز العنصري هي مثال حي على الأدوار التي لعبها صانعو مخططات المدن خلال مرحلة اندثار سياسة التمييز العنصري ومن هذه الأدوار :

١- عمل الموظفون الحضريون **كمصلحين** لحل المشاكل الجوهرية خلال مرحلة انتقال سلطة العاصمة والسلطة المحلية في ذلك الإقليم إلى أيدي النظام الجديد .
فقد قام عدد من المسؤولين في النظام الحكومي السابق وممثلين غير حكوميين وممثلين عن مجتمعات السود المستثناة سابقا، بالتعاون معاً لإنجاح هذه المرحلة الانتقالية . وقد أدرك القادة المحليون بأن تعزيز القدرة السياسية للسود وإعادة بناء وتنظيم السلطة المحلية كانت شروطاً أساسية لعملية بناء المدينة في مرحلة ما بعد سياسة التمييز العنصري .

وقد أبدى المفاوضون من سكان العاصمة اهتماماً فائقاً بقضية الرموز الحضارية ذات النزعة العنصرية وأبدوا اهتمامهم بالحاجة إلى تغيير تلك المعايير الحضارية التي سادت في فترة الحكم العنصري للمدينة . ومن هذه القضايا قضية التمثيل السياسي وصنع القرار والمشاركة السياسية والبناء التنظيمي للمدينة .

وقد نجحت المنظمات غير الحكومية والمعارضة في إيجاد عامل مشترك ما بين قضايا إعادة بناء المدينة وقضايا الهممة السياسية وبناءً على ذلك فقد نجحت هذه المنظمات في ربط قضية التخطيط وتصميم المدن بقضايا حقوق الإنسان والحقوق السياسية .

كان من دوافع الاهتمام المبكر بإجراء إصلاح حكومي محلي في منطقة (تووترستاند)، تلك الأزمة التي حدثت جراء استنكاف المواطنين عن دفع أجور السكن ورسوم الخدمات في منطقة سويتو العظمى وقد عملت هذه المقاطعة والتي بدأت عام ١٩٨٦ على شد الانتباه إلى الصورة غير القانونية للحكومة المحلية الحاكمة في سويتو، وكذلك إلى الممارسات العنصرية لهذه الحكومة فيما يتعلق بطرق توزيع الميزانيات والتمويل وما نتج عنه من مستويات غير متكافئة للخدمات الاجتماعية التي تقدمها للمواطنين .

وتسببت هذه المقاطعة في أزمة للحكومة عملت على شل قدرتها . وقد بدأت المفاوضات حول إنهاء هذه المقاطعة في عام ١٩٨٩ وتم التوصل على إثرها إلى اتفاقية في عام ١٩٩٠ أطلق عليها (تفاهات سويتو العظمى)، وقد سعى المفاوضون من خلال هذا التفاهم إلى إيجاد حل لمسألة المقاطعة . ولكن بالإضافة إلى ذلك، كان هذا التفاهم بمثابة الخطوة الأولى لإقليم جوهانسبرغ على مسار الإصلاح السياسي العاصمي والذي لم يتطور مع ذلك إلى مرحلة الإصلاح الشامل ولم يتعدى كونه حلاً لأزمة آنية خاصة .
ومن تلك المواضيع وثيقة الصلة بالإصلاح السياسي الذي جرى في إقليم جوهانسبرغ هو تأسيس هيئة سياسية عاصمية فعلية . وقد اعتبر (مجلس وتووترستاند العاصمي المركزي) CMMC منتدى لبحث وصياغة أنظمة ديمقراطية للسلطة المحلية وسلطة العاصمة .

ضم هذا المجلس حين تأسيسه عام ١٩٩١ ، ١٤ هيئةً حكوميةً محليةً وثمانيةً منظمات أهلية . وقد توسعت قائمة أعضاء هذا المجلس مع الوقت , حيث بدأ المجلس في عام ١٩٩٣ بدعوة هيئات سياسية إلى الانضمام والمشاركة في نشاطاته, ويمكن تصنيف أهداف هذا المجلس حسب مسارين اثنين : مجموعة من هذه الأهداف كانت تتعلق بمعالجة الأزمات الطارئة وخصوصاً قضايا الامتناع عن دفع الرسوم المستحقة, والمجموعة الثانية كانت موجهة إلى قضايا التغيير الحكومي الشامل وقضايا تطوير النظام السياسي بعيدة المدى .

٢-التخطيط العادل : تسعى هذه الاستراتيجية إلى الخوض في قضية الآثار والمخلفات الحضارية المريعة التي خلفتها مرحلة الصراع العرقي السابقة وتخفيف وقع هذه الآثار عن طريق تقليص الفجوة الهائلة فيما يتعلق بفرص العيش والدخل ما بين المجموعات العرقية المختلفة . ولم يكن باستطاعة صانعي الأنظمة تركيز اهتمامهم على موضوع التخطيط المنصف والهادف إلى محو الآثار الحضارية لمرحلة الصراع العرقي السابقة (الفجوة الهائلة بين المجموعات العرقية فيما يتعلق بفرص العيش والدخل) إلا بعد الوصول إلى تسوية منصفة ومرضية لقضايا التغيير السياسي الأساسية .

إن آليات العمل وأهداف عملية سنّ الأنظمة تم إعادة تنظيمها وتوجيهها نحو قضية بناء المدينة, والذي كان من شأنه أن يسهل ويعزز التعايش السلمي بين الأطراف المختلفة . وتضمن ذلك التكتيف لتعويض النقص الموجود في الأنظمة الحالية بالإضافة إلى تجديد تلك الأجزاء المهملة من النظام الاجتماعي المستهدف .

الإطار الاستراتيجي المؤقت وهي الخطة التي طبقت في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ على يد المجلس العاصمي والتي ساعدت على إنشاء أنماط من التراكيب الاجتماعية المتشابهة .
تعمل على تجاهل قوة المناطق ذات الكثافة العرقية و المناطق الانفصالية وتعمل كذلك على تحطيم الحدود الفاصلة ليتسنى دمج المناطق المهملة لتصبح مناطق فاعلة في النظام والتركيب الاجتماعي العام للمدينة .

إعادة صياغة مفاهيم التخطيط الحضري في جنوب أفريقيا.

سياسة التخطيط الحضري المتبعة في المناطق التي تشهد تحولاً اجتماعياً، تضطر المسؤولين عن هذه السياسة اتخاذ القرارات في ظل وضع من عدم الاستقرار ولكنها في نفس الوقت تتطلب منهم إتباع أسلوب التقييم الذاتي ونقد النماذج والمفاهيم الأساسية لسياسة التخطيط في مجالها التطبيقي والإداري .

إثنان من نماذج التخطيط الحضري الذان تم تبنيهما في مرحلة ما بعد التفرقة العنصرية يقومان على أسس تاريخية مختلفة، ومناصري هذان النموذجان هم ذوو تاريخٍ شخصيٍ مختلف، ووجهات نظر وأهداف متباينةً فيما يتعلّق بمهارات التخطيط الحضري .

النموذج التقليدي للتخطيط الحضري في جنوب إفريقيا والمقتبس عن نماذج بريطانية وأوروبية، تم التركيز في تطبيقه على السيطرة على التنظيم وتوزيع الحيز المكاني، بالإضافة إلى انه كان يدار بأسلوب مركزي وهرمي متحيز . مع ذلك، فإن السبب في استبعاد هذا النموذج التخطيطي وإبطال العمل به، لم ينبع من كونه متحيزاً لنظام التفرقة العنصرية فحسب بل لأنه كان نموذجاً مستورداً لا يمت بأي صلة لتلك الأغلبية السوداء . ففي حين كانت الحاجة الملحة للسود تتطلب نمودجاً تخطيطياً يركز على القضايا الاجتماعية الاقتصادية كان هذا النموذج التقليدي لتصميم المدن يركز على تقسيم الحيز المادي للمدينة فقط ؛ وفي حين كان السود يطمحون إلى تغيير جوهري وأساسي لظروف معيشتهم قدّم هذا النموذج التقليدي حلوياً، رغم ميولها الإصلاحية، إلا أنها كانت حلوياً شديدة التحفظ وتميل إلى الإبقاء على الوضع القائم .

وكرر على هذا النموذج ظهر نمودج آخر «للتخطيط التنموي» كان بمثابة تحد لنماذج التخطيط التقليدي . بحيث يقدم هذا النموذج مجموعة حديثة من تقنيات تخطيط المدن، بالإضافة إلى أنه يركز، وبجدية، على قضية إعادة صياغة مفاهيم التخطيط الحضري، وبالتالي فهو يمثل تحد لتلك النماذج التقليدية . ويطرح هذا النموذج ثلاث خصائص يمكن من خلالها تمييز «التخطيط التنموي» الفعال عن التخطيط التقليدي :

- * أن يدمج هذا النموذج ما بين التخطيط المكاني (الحيزي) من جهة والتخطيط الاجتماعي والاقتصادي من جهة أخرى .
- * أن يحاول إعادة تنظيم ميزانية الدولة العامة لتناسب مع الاحتياجات التنموية لكل من الحكومة وقطاعات الشعب والأقسام الإدارية ؛ ولكي يتحقق ذلك يعمل هذا التخطيط على ربط العمليات التخطيطية بأساليب توزيع ميزانية الدولة .
- * أن يتضمن هذا النموذج برامج تعاونية تهدف إلى رفع مستوى الفقراء والمهمشين .

إن مثل هذا (التخطيط التنموي) لا يمكن أن ينتج إلا عن تخطيط يؤمن بالتعددية العرقية والمصلحة الاجتماعية العامة، ويمثل نقيضاً لتلك النماذج العنصرية، فعلى سبيل المثال قامت منظمة «بلان آكت» الخدمائية غير الربحية بتوفير المساعدة والدعم التقني للمنظمات الأهلية خلال فترة حكم النظام العنصري في جنوب إفريقيا. وقد بدأت هذه المنظمة عملها عام ١٩٨٥ كمؤسسة تطوعية تضم العديد من المهنيين والأكاديميين الذين عملوا مع الطوائف والمجموعات المختلفة لإيجاد رؤية بديلة للتنمية المحلية في خضم الصراع على إنهاء التمييز العنصري في جنوب إفريقيا. ومن تلك المهام التي كانت تقوم بها هذه المنظمة: توثيق الانتهاكات التي كانت تقع في بعض المناطق ذات الدخل المتدني وظروف المعيشة المزرية، والمساعدة القانونية، وإعداد إحصائيات سكانية مختلفة، والدعم والمساعدة التنموية، بالإضافة إلى المساهمة في تأسيس مؤسسة إسكانية لتوفير مساكن جديدة. الخلاصة: أن «التخطيط التنموي» هو بمثابة توسيع للأفاق الجوهرية والأهداف المرجوة ويساعد على استقطاب قاعدة شعبية عريضة من الجماهير والمناصرين. إن هذا النموذج والذي يدمج الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والمادية معاً هو بمثابة تحد لتلك المعايير الضيقة لمهنة التخطيط الحضري حيث أن السلام والمصالحة تتطلبان تخطيطاً حضرياً يكون أكثر مسئولية وشمولاً.

بلفاست وأيرلندا الشمالية التخطيط الحضري في المدن الانعزالية ذات الوضع الحساس

إن المبادئ التي كانت بمثابة مرشد وموجة لصانعي السياسة والإداريين في بلفاست كانت تطمح إلى تجميد دور الحكومة ووجودها لتصبح بلفاست مدينه غير منحازة لا «للبرتقاليين» (البروتستانت) ولا «للخضر» (الكاثوليك). ومنذ عام ١٩٧٢ قامت جهود جبارة لتبني أسس ومعايير عقلانية وموضوعية نزيهة تصبح قاعدة تتوحد على أساسها أية قرارات سياسية وذلك من اجل منع تفاقم النزاعات العرقية والطائفية.

وتعتبر هذه الجهود خطوة إلى الأمام ضد سياسات التخطيط المنحاز، لكن: هذه السياسة التخطيطية الحيادية هي سياسة قاصرة وخصوصاً في ظل الاختلافات الكمية والنوعية للمجموعات الطائفية. إن السياسة الأنسب في هذه الظروف يجب أن تشارك، وبوضوح، في تلك العناصر الطائفية والعرقية التي تتشكل منها الحياة الحضرية.

يجب على سياسة التخطيط الحضري وفي مرحلة من المراحل أن تتخلى عن موقفها الحيادي المحافظ والمتوازن إلى موقف يمكن من خلاله أن يكون لها دوراً أكثر فعالية في المساهمة وتعزيز الجهود الرامية إلى بناء السلام.

- * العمل بفعالية من اجل تسهيل خلق جو من التعايش السلمي ما بين الجماعات الحضارية المختلفة . ففي ظل جو من عدم الاستقرار والتغيرات السياسية أثبتت استراتيجيات التخطيط الحضري مقدرتها على توفير واحد من النماذج القليلة الحقيقية والملموسة لشكل هذا التعايش السلمي والشعور الذي ينجم عن مثل هذا التعايش
- * وسأقدم بعض الأمثلة المتطورة والخلاقة للإدارة الناجحة للمناطق ذات التعددية الطائفية في أيرلندا الشمالية . ولكن يجب أن لا ننسى أن هذه الأمثلة هي أمثلة استثنائية تشذ عن قاعدة الحيادية وسياسة كف اليد المتبعة في بناء وتصميم المدن في أيرلندا الشمالية .

بلفاست اليوم (خلفية)

يوجد ١٥ جدارا من (جدران السلام) تفصل الأحياء المتنازعة ويؤثر العنف . إن ضرورة احتواء العنف الطائفي تملي على واضعي سياسات التخطيط قبول وتشجيع سياسة تقسيم المدينة، والتي بموجبها تم فرض قيود صارمة على السكان الكاثوليك الآخذين في الازدياد، والتي، وفي نفس الوقت، تعمل على حماية الأراضي غير المستعملة والتابعة للأغلبية البروتستانتية الآخذة في الضمور والتقلص من حيث عددها . وبالرغم من أن الحاجة الفعلية تفرض ذلك على مصممي المناطق السكنية إلا أنهم « وببساطة لا يستطيعون القول بأن هنالك حاجة إلى إقامة عقارات سكنية كاثوليكية في مناطق تعد وبشكل تقليدي مناطق بروتستنتية» (ج-هيندري-جامعة كوينز، مقابلة).

وتعتبر نشاطات المدينة الاجتماعية انعكاسا لهذا الفصل العرقي/ الطائفي . ومن الحالات الاستثنائية التي شذت عن قاعدة الفصل الطائفي، قيام اتحاد متعدد الطوائف من مجموعة من المؤسسات عام ١٩٨٤ (Community Technical Aid) والذي سعى وبمشاركة جماعية من مختلف الطوائف إلى تطوير حلول لمسألة المشاريع والمخططات الحضرية (اوكونور ١٩٨٨ ؛ بلاكمان ١٩٩١) .
وخلافاً لسياسة التخطيط الحضري المتبعة قامت الوكالات ذات الطابع التنموي، وكما تقتضيه الحاجة، بالتعامل مع الحقائق الطائفية بشكل أكثر مباشرة وقد تم إتباع منهجين فعليين وهما:

- ١ . إقامة مناطق محايدة للاستخدام المشترك بين الأطراف المتنازعة . **تخطيط الفصل** أو (التخطيط الأسفيني) . يقدم خطة استخدام الأرض المحايدة كوسيلة لفصل الأحياء المتنازعة: جدران السلام بأقصى أشكالها؛ والأرض الخالية؛ أو البنية التحتية المحايدة (مثل الطرق) والتي يمكن أن يستخدمها كلا الطرفين . لكن جميع هذه الوسائل تمثل فصلا فعليا وبعدا نفسيا وماديا بين الأحياء العرقية المختلفة . ومن خلال هذه

الوسائل «اتسع البعد الماديّ و السيكولوجي بين الطائفتين بطريقة اقتضتها الحاجة» (ج . مالبجان, مقابلة).
٢ . تغيير فعلي لمعالم المناطق المشتركة على أساس الأرباح الاقتصادية المرجوة من المشاريع المقترحة . في هذا النوع الثاني من المناهج العملية -النموّ التسهيلي- يغيب عامل الفصل ويحل محله مشروع إنمائي جديد ذو منافع اقتصادية مشتركة بين الجماعات, بحيث تستخدم هذه المنافع لتبرير عملية تغيير المعالم المادية للمناطق المشتركة.

الحالة الأولى: تطوير منطقة نورثجيت في بلفاست.

لقد كان هذا الجزء من بلفاست مسرحاً لأحداث عنف سياسي دامية راح ضحيتها ٢٠٪ من مجموع قتلى الصراعات الطائفية خلال فترة الإضطرابات (دويني ١٩٩٠). وقد تم تشييد جدار (خط السلام) الدائم لفصل منطقة «نيولودج» الكاثوليكية عن منطقة تايجرز باي البروتستانتية علي طول شارع «دنكير جاردينز» تقريباً . حصص الكاثوليك من المساكن, والتي لا تفي بالغرض أصلاً, أصبحت أكثر عرضةً للخطر بسبب العنف . وقد تم تزويد واجهات كثير من المساكن الكاثوليكية المحاذية لجدار (خط السلام) بحمايات (شبكة) حديدية لحمايتها من أية أضرار قد تسببها القنابل الحارقة . كما أن أصحابها اضطروا إلى استعمال الأبواب الخلفية كمدخل رئيسية . عوضاً عن أن منطقة «تايجرز باي» بدأت تتحول وبشكل سريع إلى وادي أشباح بسبب نزوح البروتستانت عنها, حيث أصبحت ٤٠٪ من مساكن تايجرز باي خالية .
ولذلك, قامت الوكالات العامة بتنسيق جهودها في منطقة دنكير جاردينز «للسيطرة على التطورات في المنطقة» . ويعتزم هذا المشروع إقامة منطقة تطوير اقتصادي للورش والمشاريع الصناعية على الجانب البروتستانتية, تساعد علي خلق منطقة للمنفعة المتبادلة بين الكاثوليك والبروتستانت .
وسيتهدم ٣٨٠ منزلاً في الجزء البروتستانتية من تايجرز باي وبالمقابل سيتم بناء حوالي ١٢٥ منزلاً من جديد في مواقع مختلفة من تايجرز باي خلف المنطقة الصناعية الجديدة . وبهذه الطريقة, تسعى الخطة إلى تحسين وتعزيز حصص البروتستانت من المنازل في منطقة كانت آخذة في الضمور والتقلص . ففي مقابل التخلي عن بعض الحدود الفاصلة, سيحظى البروتستانت بمناطق سكنية مطورة وأكثر ملائمة بالإضافة إلى توفر فرص عمل جديدة .
في الجزء الكاثوليكي من منطقة نيولودج, أسهم توسيع المنطقة الفاصلة في المحافظة على الوحدات السكنية الموجودة هناك والتي كانت معرضة للخطر . كما انه سيتوفر للسكان الكاثوليك وظائف وأعمال على الجانب الآخر من الشارع .

الحالة الثانية: مشروع سبرنجفيل التنموي .

وهو مشروع يسعى إلى ربط المنطقتين الطائفتين, ويعتبر تحولاً مفاجئاً عن تلك المناهج الحكومية الشائعة والتي تركز على التجزئة والفصل بين الطوائف .

مبادرة الإنعاش الاقتصادي انطلقت في نيسان-ابريل عام ١٩٩٠ على يد مكتب بلفاست التنموي . وتكمن عناصرها الابتكارية في مقدرتها على تشكيل المشروع التنموي المقترح وكبرى الاستثمارات العامة لتصبح جسراً جغرافياً وعملياً بين المجموعات الطائفية .

إن فرصة الإنعاش الاقتصادي ظهرت عندما اعترفت شركة هندسية عريقة بتصغير وتغيير موقع مقرها, تاركة حيزاً مهماً على الجهة الكاثوليكية بجانب شارع سبرنجفيل الرئيسي .

وقد قامت الحكومة على أثر ذلك بشراء هذا الموقع المهجور بالإضافة إلى أراضي أخرى شكلت خطأً فاصلاً بين المناطق الكاثوليكية والبروتستنتية . وقد قام المكتب (BDO - مكتب بلفاست التنموي) بتوسيع منطقة الإنعاش الاقتصادي لتتعدى المواقع التي اشترتها الحكومة ولتشمل معظم المناطق الممتدة شمالاً وغرباً على طول (وادي النهر), وقد أسهم هذا المشروع في استقطاب الجماعات البروتستنتية إلى منطقة المشروع وعمل على ربط الطائفتين ولو حتى بشكل نظري .

ويضم هذا المشروع الذي تم تبنه عام ١٩٩٢ إلى الجنوب من شارع سبرنجفيل (وهي منطقة كاثوليكية) وحدات سكنية جديدة لتلبية حاجات السكان الكاثوليك, ومركز تدريب مهني, ومجلس تطوير صناعي, ومصنع متطور بالإضافة إلى مجمع سبرنجفيل التجاري الجديد .

وقد تم تنظيم حركة السير من وإلى المجمع التجاري لضمان توفير شعور من الأمن والطمأنينة لكلا الجانبين . ويشمل هذا التنظيم إنشاء شارعين منفردين مع حواجز أمنية وبوابات, وقد تم تصنيف هذه الطرق, بشكل واضح, على أنها طرق خاصة .

وفي المناطق البروتستانتية إلى الشمال من شارع سبرنجفيل ستجري أعمال تطويرية وتوسعية جوهرية (مهمة) لتجديد المرافق العامة وبناء منتزه أطفال جديد, بالإضافة إلى إنشاء مجمع صناعي جديد .

وبذلك, فإن مبادرة سبرنجفيل تعالج كل من الاحتياجات المختلفة والمشاركة لكلا الطائفتين ضمن منطقة المشروع . فهي تهدف إلى معالجة الاحتياجات السكنية للكاثوليك وفي نفس الوقت تعالج مسألة تحسين المرافق العامة (التي لا تفي بالشروط) والقريبة من المناطق البروتستانتية, وفي غضون ذلك, يقوم المشروع بتلبية الاحتياجات المشتركة من فرص العمل وذلك من خلال تشجيع النشاطات الاقتصادية .

والمتوفرة بشكل فعلي ونفسي لكلا المجتمعين (الطائفتين) .

وبالإضافة إلى هذه الدروس في كيفية التعامل مع المناطق المشتركة فإن لدى بلفاست العديد من الدروس الأخرى المهمة .

تخطيط المساكن والأحياء - مثال عملي في التعامل مع جغرافية المدينة ذات المعوقات الطائفية.

تطوير المجمع السكني الكاثوليكي بوليجاس .

في منتصف السبعينات، وبسبب نقص الأراضي المخصصة لبناء المناطق السكنية في أحياء الأقلية الكاثوليكية في غرب بلفاست - وذلك بسبب الواقع الذي يفرضه تقسيم المناطق الطائفية - اقتضت الحاجة إلى تخفيف حدة القيود المفروضة على التوسع الإسكاني حول بلفاست ليتمكن الكاثوليك من بناء مناطق سكنية على الأراضي الزراعية خارج نطاق الحدود الإدارية لمدينه لزبيرن الاتحادية ذات الأغلبية البروتستانتية . وتطلب ذلك من السلطات المحلية في كل من بلفاست وضواحيها العمل على التغلب على المعارضة القوية والعدائية التي أظهرتها الأغلبية البروتستانتية إزاء التوسع الإسكاني للأقلية الكاثوليكية . ومن أجل تقبل فكرة إقامة المنطقة السكنية بوليجلاس عمد الوزراء إلى إعطاء تعهدات وتأكيدات لكبار الموظفين المدنيين بأن هذا المشروع مختلف وبناء .

السيد ب . موريسون من (خدمات تخطيط المدينة) ردّد في مقابلة معه ملاحظة أدلى بها وزيراً في معرض جوابه على احد الموظفين المدنيين خلال مسأئلته من قبل مجلس مدينه لزبيرن حيث قال «ستصبح هذه المنطقة أفضل منطقة سكنية تبنى في أي مكان على الإطلاق» .

* ويسبب الخوف من قيام ميلشيات جيش ايرلندا الجمهوري بالاستيلاء على أول المساكن المتوفرة قام العديد من كبار الموظفين المدنيين وأفراد ومخططين من الجيش بتسهيل عملية نقل أولى العائلات خلال عملية جرت في منتصف الليل . وفي نفس الوقت، تم تعطيل القوانين الخاصة بخطة توزيع المساكن ليتسنى قبول عائلات على أساس الميول القيادية .

* واليوم، تعتبر بوليجلاس مقرّاً لـ ٢٠٠٠ من العائلات الكاثوليكية - وهي منطقة تضم وحدات سكنية ذات نوعية جيدة وكثافة متوسطة وتتوفر فيها المنتزهات والمناطق الخضراء والمرافق العامة الملائمة . بالإضافة إلى أنها كانت بعيدة عن الكثير من أحداث العنف والأضطرابات . (ب . موريسون ، مقابلة) .

دراسة حالة – التعامل مع الخلافات العرقية (الطائفية) في المناطق المتنازع عليها؛ التقييم الذاتي للسياسات المحلية.

لنجعل بلفاست تعمل وهو برنامج يختص بالحيز المكاني، انطلق عام ١٩٨٨ لمعالجة جوانب التباين الاجتماعي والاقتصادي من خلال انتقاد أساليب الأنفاق الحكومي . الفكرة وراء برنامج (MBW لنجعل بلفاست تعمل) تقول بأن الفوارق الاجتماعية تؤدي إلى انقسام المجتمع، وذلك بسبب تعزيزها لمشاعر الحرمان والتمييز العنصري، والتي وبالمقابل تؤثر سلباً على الموافق الطائفية إزاء قضايا سياسية وأمنية على نطاق أوسع . ويوجه هذا البرنامج الخطط الانفاقية المقترحة إلى ٢٦ دائرة من دوائر المدينة الـ ٥١ والتي تعتبر الأكثر حرماناً . وقد انشغل البرنامج ما بين عامي ١٩٩٤-١٩٩٥ في عملية مراجعته ذاتية شاملة لمحاولة الوقوف على مصادر عجز البرنامج، حيث تم تخصيص جزء من ميزانيته البرنامج لتصرف على «المناطق المشتركة» والتي ستمثل وتشمل قطاعات المجتمع العامة والخاصة .

إن القيام بعملية التقييم الذاتي يظهر قيادة البرنامج على أنها قيادة خلاقة ودائرة حكومية منفتحة وراغبة في التعلم والتطور . احد مظاهر هذا الانفتاح على التغيير والتجديد، هو دعوة البرنامج لعدد من نقاده السابقين، وبعض الناطقين باسم المجتمع للمشاركة في عملية تقييم وإعادة تصميم البرنامج (MBW) . يعتبر برنامج «لنجعل بلفاست تعمل MBW» حالة اختبار للحكومة تعطيها الفرصة لإعادة تحديد دورها في ظل الطائفية المعقدة في بلفاست .

نيقوسيا-قبرص

التخطيط الشامل: العمل التشاوري في وجه الانقسام والجمود السياسي.

منذ عام ١٩٧٤ عملت المنطقة العازلة التي أقرتها الأمم المتحدة على تقسيم المدينة بشكل فعلي إلى بلديتين يونانية (في الجنوب) وتركية (في الشمال) حيث تم إقامة بلديتين منفصلتين تتمتعان باستقلال ذاتي يغلب عليهما طابع التنافس ولكنهما تتمتعان بمرتبة متساوية على جانبي المنطقة العازلة . الأعمال التطويرية التي قامت في الثمانينيات تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للإعمار عملت على تطوير خطة نيقوسيا المركزية والتي تتجاهل الخط الفاصل وتقوم بالتخطيط للمدينة على افتراض أنها وحده متكاملة .

* وكان من الأمور المبشرة بنجاح خطة نيقوسيا المركزية اتفاق «عمدتي المدينة» على إنشاء شبكة مجاري مشتركة لكل المدينة –والممولة من قبل الإتحاد الأوروبي – تشمل كلا الجانبين .

- * وقد عملت الخطة على تسهيل الأعمال التطويرية- الممولة من قبل الإتحاد الأوروبي - للمناطق المخصصة للمشاة في المراكز التجارية والتاريخية على جانبي الخط الفاصل للمدينة لتجعل من الممكن ربطهما ببعض في المستقبل .
- * وتمثل اللقاءات التقنية المشتركة بين القبارة اليونان والقبارة الأثرية، من المخططين والمعماريين، والمهندسين، منهجياً ثنائياً مهماً إلى يومنا هذا . وذلك بالرغم من أن هذه اللقاءات التي تعقد في المنطقة العازلة يتم عرقلتها في بعض الأحيان على يد المعارضين القويين .

القدس

التخطيط الحضري والسياسة في إسرائيل

١- مصادرة الأراضي - من بين السبعين كلم مربع (تقريباً) التي ضمتها إسرائيل ضمماً أحادي الجانب بعد حرب عام ١٩٦٧ قامت الحكومة الإسرائيلية بمصادرة ما تبلغ مساحته حوالي ٢٤ كلم مربع (تمثل ٣٣٪ تقريباً) من هذه الأراضي وقد كان « الهدف العام » وراء هذه المصادرة هو تطوير الأحياء اليهودية . هذه الأحياء الواقعة في شرقي المدينة يسكنها اليوم حوالي ١٦٠ ألف يهودي . ومنذ عام ١٩٦٧ فإن ٨٨٪ من الوحدات السكنية المبنية في شرقي القدس تم بناؤها للسكان اليهود خصيصاً. (بتسيلم ١٩٩٥) .

٢- المخصصات البلدية - إن الإنفاق البلدي الضئيل وغير المتكافئ على الأحياء العربية يصب في مصلحة السكان اليهود . حيث يعترف تقرير للبلدية (بلدية القدس ١٩٩٤) بوجود هذه الفجوات الهائلة ، ويوضح بأن أكثر من نصف المناطق العربية تفتقر إلى شبكات مياه ملائمة ولا يوجد فيها شبكات مجاري

٣- استخدام بناء الطرق لتقييد حركة الفلسطينيين وتشتيتهم

٤- التغييب المتعمد- ومنذ سنوات- لخطط تطويرية للمناطق العربية والذي من شأنه أن يسد الطريق أمام تحسين البنية التحتية ويعوق التطوير الاجتماعي . ويعتبر هذا القرار قراراً ذا مضمون سياسي إلى حد كبير بحيث أصبح من الصعب جداً على الفلسطينيين بموجبه إصدار رخص بناء باعتبار أن الخطط الهيكلية تعتبر شرطاً أساسياً للموافقة على إعطاء رخص البناء (ل . كمحي، مقابلة) .

٥- قوانين توزيع المناطق التي تحرم الفلسطينيين من حقهم في التطوير، و « الأهداف المخفية » للخطط الإسرائيلية تسعى إلى فرض قيود على حركة البناء في المناطق الفلسطينية .

وبشكل عام فإن الخطط الهيكلية الإسرائيلية تعتبر خطأً حصريةً متصلبة .
التبني المتعمد لمعايير الطرق الواسعة والتي تبقى الكثير من الأراضي المخصصة للبناء خارج إطار فرص التطوير بسبب استهلاكها في شق الطرق ؛ والنسبة الضيقة والمنخفضة للأراضي المخصصة للبناء (١٥- ٢٠ بالمائة من الأراضي وهي نسبة اعتيادية في المناطق العربية، مقارنة مع ٢٠٠-٣٠٠ بالمائة في المناطق اليهودية) بالإضافة إلى المعايير الصارمة المفروضة على البناء العمودي (الطولي).

٦- ونتيجة لذلك فإن ١١٪ على الأكثر من أراضي القدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل هي أراضي خالية تسمح الحكومة الإسرائيلية للفلسطينيين بتطويرها (ك. توفقي، مقابلة، كامينكر ١٩٩٥)

٧- توجد هنالك عقبة أساسية تجعل من المستحيل تجسيد ذلك التطوير الذي تسمح به الخطط الإسرائيلية في المناطق العربية . وتتمثل هذه العقبة في عدم التوافق ما بين المعايير المتبناة في الخطط الإسرائيلية من جهة، وواقع العمليات التطويرية العربية وحقوق الملكية الخاصة للمواطنين العرب من جهة أخرى ، أو كما صرح احد مهندسي المدينة السابقين في مقابلة معه حيث قال : «الأجوبة التي نعطيها نحن مصممو المدن للسكان العرب هي أجوبة صحيحة من ناحية تقنية ولكنها بلا شك أجوبة غير ملائمة» (ي. برزخي، مقابلة).

إن التطوير في إطار نظام التخطيط الإسرائيلي يقوم على شرط التحديد الواضح لحدود الملكية الخاصة المسجلة قانونياً لدى الحكومة . ولكن في المناطق العربية توجد نماذج مبهمة للملكية الخاصة تحول دون الاستفادة من الخطط التنموية الإسرائيلية- في تلك الحالات التي تتوفر فيها مثل هذه الخطط . وبدلاً من أن يتخذ المخططون الإسرائيليون إجراءات مسؤولة للتوفيق ما بين خططهم والحقائق الفعلية، فإنهم يقومون بتكييف تلك المناهج المبنية والتي تسبب أضراراً جسيمة للسكان الفلسطينيين في القدس .

مقاومة سياسات إسرائيل التخطيطية

«الدخول في اللعبة» والعمل ضمن- وفي نفس الوقت- ضد النظام السياسي الإسرائيلي لخلق حقائق فعلية على الأرض من خلال الخطط المضادة؛ أو «اللعبة خارج اللعبة» والبناء «بطريقة غير قانونية» ومن ثم التأكيد على أن المفاوضات السياسية النهائية هي الطريق الأخلاقي الرئيسي لتحقيق الهيمنة السياسية.

«الدخول في اللعبة» أ- محاولة البناء والتطوير بنسق يتناغم مع الضوابط والمناهج التنظيمية الإسرائيلية. في مقابلة معه يستذكر ل. دفاق بمرارة الإشكالية التي واجهته في جهوده غير المثمرة حيث قال: «هل كان علي أن امضي وفق الخطة المفصلة والبرنامج التطويري الذي تفرضه السلطات البلدية أو انه كان من الواجب علي أن أتثبت بموقفي السياسي وأن ارفض فعل ذلك؟ هل تدرون ما هي محصلة جهودي؟ اشعر الآن وكأنني طفل شنته أمه».

«الدخول في اللعبة» ب- إعداد «خطط-مضادة» فلسطينية تعرض على السلطات البلدية للمصادقة عليها. يستنتج احد المخططين الفلسطينيين في مقابلة معه بأنه: «لم يكن أمامنا أي خيار سوى العمل مع السلطات» في تصميم خطط بديلة للقرى الواقعة خارج المناطق المصنفة إسرائيلية (القسم الإسرائيلي من القدس). إلا انه وبالرغم من هذا التعاون فقد تم دمج هذه الخطط البديلة ضمن استراتيجيات إسرائيلية أوسع بحيث تم استغلالها كمبرر لمصادرة الأراضي الفلسطينية. ولذلك فقد رفض كثيرين من الفلسطينيين دور هذا المخطط واعتبروه عميلاً للسلطات الإسرائيلية.

(هـ- لاو-يون) البروفسور الإسرائيلي للتخطيط الحضري في معهد التخنيون): يؤكد على أن «معظم الفلسطينيين لن يورطوا أنفسهم في لعبة التخطيط المضاد التي تضيفي صفة شرعية على السيطرة الإسرائيلية على المدينة. وفي الحقيقة، سيرحب الإسرائيليون بقيام الفلسطينيين بإعداد خطط مضادة ضمن المناهج الرسمية للتخطيط الإسرائيلي».

«اللعبة خارج إطار اللعبة» أ- البناء والتطوير خارج إطار المناهج التنظيمية الإسرائيلية. إن مثل هذا البناء العربي داخل مناطق القدس المصنفة إسرائيلية ينظر إليه على انه «غير قانوني» من قبل السلطات الإسرائيلية. ولذلك، فأن هدم المنازل على يد السلطات الإسرائيلية يحدث نتيجة لعدم توفر رخص للبناء.

ي، فلنر، من مركز بتسيلم) يؤكد في مقابلة معه على أن عدد المنازل المدمرة منخفض مقارنة مع عدد الوحدات السكنية التي تم بنائها بدون ترخيص . ولكن سياسة هدم المنازل - والتي تكون علنية في اغلب الأحيان - إلى جانب القيود المفروضة على التطور العربي في المدينة، تجبر الفلسطينيين المحتاجين لأماكن سكنية على العيش في دائرة مغلقة، فلا يبقى أمامهم خيارات أخرى سوى ترك المدينة، أو العيش في ظروف غير إنسانية في مناطق مكتظة من المدينة، أو البناء بطريقة «غير قانونية» تحت التهديد المستمر بهدم بيوتهم .

«اللعب خارج إطار اللعبة» II - تطوير طاقات فلسطينية مستقلة تتعدى أسلوب التخطيط المضاد إلى أسلوب التخطيط والتطوير حسب المعايير الخاصة بها .
ولكن هذا النهج يمثل صعوبة اعتيادية تواجهها جميع المجتمعات المناضلة من اجل نيل حريتها . انه ذلك التحدي الذي تواجهه هذه المجتمعات خلال انتقالها من مرحلة المقاومة إلى مرحلة الواقع الفعلي والى مرحلة تشكيل واقع بديل يقوم على أساس الرؤى الثاقبة وبناء المؤسسة الاجتماعية . «هنالك نقطة ضعف رئيسية في معظم النضالات التحررية وهي غياب خطط بديلة فاعلة (ملون كوئاري، ائتلاف حبيبات الدولي : ممثل الأمم المتحدة ، مقابلة) .

الملاحظة التالية لأحد الناشطين الفلسطينيين تصور حقيقة الناشطين الفلسطينيين عام ١٩٩٥ :
«لم يقم الفلسطينيون حتى الآن بتخطي مرحلة المقاومة إلى مرحلة بناء المجتمع ويعني ذلك : الانتقال من مرحلة التهديد ورد الفعل إلى مرحلة التمهيد لإيجاد إطار فعال ودائم للعمل والبناء . «الصمود» مهم ولكن لا يوجد أي تقدم نحو الخطوة التالية-«المبادرات الفعالة» .
وقد ساهم هذا الناشط في تشكيل لجان من القرويين لهذا الغرض بالذات تعمل على مواجهة الخطط الإسرائيلية المركزية . ولكن وبدون التفكير في القرية على أنها مجتمع معطاء فإن هذه الأعمال المضادة العكسية - (مثل حشد المعارضة للسلطات الإسرائيلية) - تبقى ردود أفعال على الممارسات الإسرائيلية ولذلك «يتوجب على السلطة الفلسطينية توفير إطار تخطيطي تستطيع المجتمعات المحلية العمل من خلاله .
احد المخططين الفلسطينيين والذي عمل في مجال إعداد (الخطط المضادة) للصفة الغربية وقرى القدس صرح في مقابلة أجريت معه بأن «حشد المعارضة ضد الممارسات الإسرائيلية، وإعداد الخطط المضادة التي بالرغم من أنها تمثل مستقبلا بديلا إلا أنها، وبشكل أساسي، تبقى مجرد ردود أفعال على ممارسات الطرف المهيمن .
يجب علينا الانتقال من مرحلة ردود الفعل إلى مرحلة العطاء والعمل» .
س، كما ينكر صرحت في مقابلة معها بأنه يجب توظيف الأساليب والدعم التقني لمساعدة هذه المجتمعات على اكتساب الثقة بقدرتها على التغيير وفي حال اكتساب هذه الثقة «يستطيع الفلسطينيون التحول من ضحايا إلى مواطنين يتمتعون ببعض أشكال والسلطة» .

يجب على المخططين الفلسطينيين وغيرهم من المهنيين لعب دور فعّال لقيادة مجتمعهم خلال هذه العملية الانتقالية ن, كارمون, و بروفيسور التخطيط في جامعة التخنيون, صرح في مقابلة معه بأنه: «تركوا لهم فرصة تطوير خططهم الذاتية وثقتهم بأنفسهم حتى يتسنى لهم الجلوس على الطاولة كشركاء حقيقيين مع الإسرائيليين».

«اللعبة خارج إطار اللعبة» III- الربط بين التخطيط / التطوير وحقوق الإنسان.

بند رئيسي آخر من بنود استراتيجية «اللعبة خارج إطار اللعبة» يهتم بتطوير «مجتمع مدني» من المنظمات الفلسطينية غير الحكومية (NGO'S) التي تعالج قضايا التعليم, والصحة, والخدمات الإنسانية وجماعات حقوق الإنسان.

هذا المجتمع المدني يمثل قناة للتعبير عن احتياجات الأفراد والمجتمعات بالإضافة إلى كونه منهجاً دفاعياً ضد الجبروت والتعسف الحكومي المفرط.

إن مثل هذه الجماعات المحلية يمكن أن تكون فعّالة في دعم المطالب الفلسطينية لتوفير الحقوق الإنسانية في إطار القانون الدولي (ج. أبو شقرة, وم. كوئاري, مقابلة).

فعلى سبيل المثال هنالك جهود تبذل لتعزيز حق الفلسطينيين في مساكن ملائمة وذلك من خلال الاستغلال المزوج لآليات حقوق الإنسان الدولية, والنشاطات المحلية. (ائتلاف حبيبات الدولي, ومركز معلومات حقوق الإنسان الفلسطيني, ١٩٩٤).

وتعتمد هذه الجهود على أسلوبين: الأول يتمثل في تقديم الشكاوى لدى الأمم المتحدة التي تبين بأن السياسات الإسرائيلية تنتهك القانون الدولي الخاص بحقوق السكن (حق السكن هو حق معترف به في القانون الدولي, وخصوصاً في الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي صادقت عليه إسرائيل في أوائل التسعينيات), والأسلوب الثاني يتمثل في تعيين مجموعة من المنظمات الغير حكومية لمراقبة وتوثيق نشاطات الأمم المتحدة المرتقبة في المنطقة.

وتعتبر نشاطات حقوق الإنسان التي تربط بين نشاط المنظمات الغير حكومية على المستويين المحلي والدولي, قادرة على الاختراق والتأثير في مختلف قضايا الهيمنة السياسية.

فعلى سبيل المثال حقوق الإنسان في المسكن - «حق الإنسان في مسكن يؤمن له الحماية والكرامة»- يمكن أن تشمل العديد من البنود, مثل توفير الخدمات العامة وأسباب الرزق والعيش الكريم والمشاركة في صنع القرارات التي تخص التخطيط والتوطين (م. كوئاري-مقابلة).

في هذه المرحلة تصبح حقوق الإنسان وقضايا الهيمنة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً. وبحسب ما تقوله كوئاري في مقابلة معها فإن: «الطرف الذي يعمل على تقويض وإهمال حقوق السكن هو بمثابة برنامج سياسي . . . يهدف إلى تغيير المعايير المتبعة في اتخاذ القرارات».

إعادة صياغة مفاهيم التخطيط والسياسة الحضرية في إسرائيل

توفر القدس وغيرها من المدن ذات النزاعات السياسية فرصة للتخطيط والسياسة الحضرية لتطوير نفسها - من مجرد مهنة قادرة بشكل تقني محايد على تطبيق سياسات الفصل، إلى مهنة أخلاقية نذرت نفسها لتسوية واحتواء الخلافات العميقة.

إن الصراعات التي تميز المدن ذات الجماعات المتباينة هي في الأساس صراعات حول الهيمنة وتقسيم المناطق، وليست مجرد خلافات حول التوزيع المتكافئ للخدمات الاجتماعية. ولذلك، يجب على صانعي الأنظمة التخطيطية المساهمة في حل الخلافات الأوسع المتعلقة بالهيمنة، وذلك من خلال طرح أفكارهم ومقترحاتهم حول الهوية والمميزات الإقليمية لكل طرف؛ واحتياجاتهم المشتركة للأراضي؛ وللخدمات الاجتماعية، والموارد الطبيعية؛ والتنظيم الاجتماعي الأساسي على المستوى البلدي وما هو دونه من المستويات. إن مفتاح الحل المطروح أمام المخططين يتمثل في استغلال تلك العوامل المشتركة ما بين التخطيط والسياسة من أجل توسيع - لا حصر - الفرص التي يمكن من خلالها تحقيق التعايش السلمي المشترك. أنه من غير المحتمل أن تحقق مهنة حضرية مثل مهنة التخطيط، وحدها، الحرية والسلام. ولكن، وبدون شك باستطاعتها أن توفر الظروف الملائمة لتحقيق مثل هذه الأهداف الإنسانية.

فالمخططون، والمهندسون، وغيرهم من العاملين في مجال اعمار مدينة القدس، لهم دور حساس يتمثل في التعريف، وبشكل مباشر، بالاحتياجات المتساوية للعيش في ظروف اجتماعية ملائمة، وذلك بحكم معرفتهم العميقة بالمتطلبات الضرورية الواجب تحقيقها من أجل إعادة بناء المجتمع الفلسطيني في منطقة القدس. هنالك العديد من الاحتياجات والمهام التخطيطية والتطويرية التي تنتظر تفعيلها والعمل بها من أجل إعادة تأسيس ذلك المجتمع الفلسطيني المنهك القوى. ومن هذه الاحتياجات:

* الحاجة إلى استخدام منطقي وملائم للأراضي، والى استراتيجية تطويرية سليمة للقدس الفلسطينية؛ والى توثيق بالمستلزمات السكنية، وبالعجز والقصور في هذه المستلزمات تحت الحكم الإسرائيلي؛ وحاجة فلسطيني القدس من الأراضي والخدمات الضرورية من أجل إيجاد قطاع فلسطيني صحي مثمر.

* الحاجة إلى عملية شاملة للتطوير الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الفلسطيني في منطقة القدس، مثل تكوين سلطة محلية يكون بمقدورها مصادرة الأراضي من السكان من أجل إعادة توزيعها بشكل يضمن تحقيق التطور الإسكاني وغيرها من الأهداف العامة.

* الحاجة إلى مؤسسات مالية توفر القروض الائتمانية والدعم المادي للسكان الذين يريدون البناء في منطقة القدس.

* الحاجة إلى تأسيس منظمات غير حكومية (NGO) تخصص في مجال التطوير في منطقة القدس الفلسطينية.

* الحاجة إلى التأكيد على أن تحقيق التعايش السلمي هو لمصلحة المدينة ككل، ولكل طرف من المجموعات المتنازعة. حيث يستطيع العاملون في مجال الخدمة المدنية مساعدة الفلسطينيين على التعبير الذاتي عما يعتقدون بأنه خير ونافع لهم في القدس، ومساعدتهم على دحض تلك المفاهيم التي صاغها الإسرائيليون والتي تدعي معرفتها بـ«المنفعة العامة» للفلسطينيين.

إن مهنة التخطيط الحضري التي تم إعادة صياغة مفاهيمها يمكن أن تلعب دوراً وظيفياً مهماً يتمثل في خلق لغة ورموز مشتركة وعملية يتجلى من خلالها شكل التعايش السلمي المشترك في هذه المدينة العظيمة.

استنتاجات

بعض التأمّلات العامة حول التخطيط الحضري وسط أجواء من النزاع

١- أربع استراتيجيات تخطيطية وسط أجواء من النزاع

نماذج من استراتيجيات السياسة الحضرية
(مقتبسة عن بنفستي) 1986 a

الحياضية	معالجة مظاهر النزاعات العرقية على مستوى فردي.
المنحازة	تشجيع / زيادة التباين
المنصفة	معالجة مظاهر النزاعات العرقية على مستوى الجماعات العرقية.
الإصلاحية	معالجة جذور / أسباب قضايا الهيمنة

سياسات التخطيط الحضري في ثلاث مدن

بلفاست	حيادية
	تعالج موضوع تقسيم المناطق العرقية بشكل يسمح بوجود الحواجز المادية، ولكنها من ناحية ثانية تضحى باستراتيجية صنع سياسات السلام.

القدس	منحازة
	تستخدم التخطيط الاستراتيجي للتستر على الوجود الإسرائيلي المكاني والسكاني، وتؤكد على أن النظام الحضري غير قابل للتقسيم ولا يمكن فصله بحدود موجودة على أرض الواقع.

جوهانسبرج

(مرحلة ما بعد التفرقة العنصرية)

إصلاحية

منصفة (ولكن مقيدة)

تعيد صياغة صناعة القرارات الحضرية والتقنيات السياسية لدفعها إلى الأمام نحو التوحد والدمج ، الحضري ، ورص الصفوف ورأب الصدع في تلك العواصم المتقطعة الأوصال .

٢- هنالك ميل لدى المخططين/التخطيط إلى تحويل ما هو سياسي إلى غير سياسي- مثل الإشارة إلى الحاجة إلى ترسيخ فكرة «تطور المدن الطبيعي» ، والإشارة إلى مراحل التطور السابق التي تتضمن الإشكاليات . والميل إلى تطبيع الإجراءات السياسية .

دراسة حالة-

تطبيق « النموذج الاحتمالي أو النموذج المستفحل » من أجل رصد النمو المستقبلي لكلا المجموعتين . «استخدام المعايير التقنية والمهنية لمحاولة إيجاد حل للنزاع» . لقد قام المخططون العاصميون في القدس بتوظيف أساليب جغرافية وأخرى تتعلق بطبيعة المنطقة بهدف تخفيف حدة النزاع . وقد تم استخدام الأسلوب التقني - ويطلق عليه اسم « النموذج الاحتمالي » - من أجل تحديد المناطق المتنازع عليها في الإقليم والتي تطمح كل من المجموعتين - اليهود والفلسطينيين - في الاحتفاظ بها لنفسها . إن المنافسة على استخدام الأراضي في هذه المنطقة يتمثل في أن كلا الطرفين يريد أن يوسع نطاق الأراضي المخصصة له وأن يربطها بمناطق سكانية وخدمائية أخرى ليزداد نصيبه من هذه الأراضي ، وليتجنب في نفس الوقت العيش في مناطق محصورة محاطة بأراض تابعة للطرف الآخر . وقد أدى استخدام هذا النموذج إلى أن ما بين ٩٣ إلى ٩٥ بالمائة من المنطقة تم تحديدها كأراض تابعة لهذه المجموعة العرقية أو تلك ؛ و٧ بالمائة فقط تم تخصيصها كمناطق للمنفعة المشتركة . المشكلة الرئيسية في تطبيق هذا النموذج - هي استخدام المواقع التي تتمركز فيها كل مجموعة من هاتين المجموعتين المتنازعتين كنقطة بداية تكون منطلقا لهذا النموذج .

٣- المناهج المادية- ماذا نفعل في المناطق ذات النزاعات السياسية؟

الاختيار الأول- إقامة «المناطق الحرام» والحواجز

بلفاست- أنشاء الحواجز لفصل أطراف النزاع- «تخطيط الفصل» أو «التخطيط الاسفيني»؛ جدران السلام بأقصى أشكالها؛ والأرض الخالية؛ أو البنية التحتية المحايدة (مثل الطرق) والتي يمكن أن يستخدمها كلا الطرفين. لكن جميع هذه الوسائل تمثل فصلا فعليا وبعدا نفسيا وماديا بين الأحياء العرقية المختلفة.

الاختيار الثاني- إقامة «المناطق المشاع»

بلفاست- خلق جو من التطور الاقتصادي الذي يحقق المنفعة المتبادلة لتبرير عملية تغيير المعالم المادية للمناطق. **القدس**- التخطيط للقيام بنشاطات ذات منفعة متبادلة في المناطق التي قد تكون بؤرة كبيرة للنزاع- مثل الأسواق, والمناطق الاقتصادية الحرة, والجامعات الدولية.

* ويعلق مازور قائلا: الخطة العاصمية- «كلا الطرفين يعتبر بأن استخدام الأرض هو امتداد للمناطق التي تقع ضمن الحصة المخصصة له من الأراضي». ويستطيع كلا الطرفين الاستفادة من هذه النشاطات المشتركة التي تقام في هذه المناطق بشكل مباشر, أو استخدام هذه المناطق للعبور إلى مناطق يسكنها من هم من نفس الطائفة العرقية التي يتبع لها. إن المواقع التي تم تخصيصها لإقامة النشاطات المتبادلة لاستخدام الأرض والتي تجلب المنفعة للجميع من شأنها خلق فعاليات نافذة ومستمرة, لا تعرف الحدود, ولا الجبهات العرقية أو المناطق المحصورة.

* ويرى أ. مازور أن مثل هذه النشاطات هي كنهز تقع كل واحدة من ضفافه ضمن سيادة مختلفة. غير انه ينظر إلى النهر ليس من منظور انه خط فاصل, بل كمصدر للمنفعة المتبادلة, حيث «يصبح باستطاعتنا التجديف سوية في هذا النهر دون أن يعتبرنا أحد متعدين على هذه الحدود».

* يقوم هذا المنهج على مفهوم مهم هو- أن زيادة التفاعل العربي اليهودي سيعمل على تخفيف حدة النزاع العرقي. بدون هذا المفهوم, لن تنجح خطة إقامة المنطقة المشاع, أو غيرها من مناطق النشاطات المشتركة.

* ملاحظة: استخدامات الطرق تختلف في بلفاست (فاصلة) عنها في القدس (مختلطة). كما أن الطرق السريعة تقع في المنتصف (١) جدران/ أرض ميتة و (٢) مناطق مختلطة مثل الأسواق والنشاطات الاقتصادية.

٤- العاصميّة (Metropolitanization)

هل يعمل تغيير موازين التخطيط على إيجاد فرص للوصول إلى حل سياسي؟

العاصمية الحقيقية/ التقاسم أم ضم الأراضي تحت غطاء السلطة العاصمية / التخطيط .

جوهانسبرج- تم استخدام المستوى العاصمي كبؤرة انطلقت منها إعادة صياغة حكومة التفرقة العنصرية المحلية، وكمعيار أساسي لتطبيق سياسات إعادة البناء وإعادة التوزيع .

٥- ما هي علاقة بناء السلام المجتمعي / الحضري بتلك العمليات واسعة النطاق لمفاوضات صنع السلام؟

هل يجب على صانعي السياسة الحضرية انتظار حدوث تقدم أكبر نحو السلام من أجل تطوير الحياة الحضرية، أو هل بإمكان النشاطات في داخل المدن أن تساعد، أو حتى أن تسبق، حدوث تقدم أكبر نحو صنع السلام؟

- * أنا أو من بأن صناعة السلام الحضري لا يجب أن تنتظر حدوث تقدم في عمليات السلام ذات النطاق الأوسع، بل أنها بحد ذاتها يمكن أن تلعب دوراً بناءً ومؤزراً في عمليات صنع السلام على النطاق الأوسع .
- * التخطيط الحضري تربطه علاقة وثيقة بالقضايا السياسية الجوهرية (الإصلاحي)؛ مثال جوهانسبرج .
- * تعتبر المدن مختبرات للتسامح الفعلي على ارض الواقع .
- تتمثل في تقديم الخدمات والمنافع الاجتماعية، وتوفير الأعمال، وحماية الهوية العرقية، وحل القضايا المتعلقة بالسيطرة على المناطق . وجهود بناء السلام على مستوى الشارع، والحبي، والمجتمع، وأماكن العمل .
- * وفي نفس الوقت، يجب على صناعة السلام المحلي أن لا تتقدم بشكل سريع لتسبق جهود السلام واسعة النطاق (في الحقيقة، قد تصبح بذلك عبأً على تقدم عملية السلام) . ولكن، يجب أن تكون كرفيق أساسي، وليس بديلاً، عن جهود السلام الشاملة .

استغلال العمل التخطيطي في المفاوضات السياسية

تعتبر الخطط الموضوعية المتزنة، توازنا مفتعلا، نقطة انطلاق سيئة في المفاوضات. يجب البدء في مثل هذه المفاوضات من منطلق قوي فعّال، لا من منطلق تحليل منطقي. كما أن الخطط الاستراتيجية طويلة المدى تستند إلى تلك الخطط قصيرة المدى في المناهج التفاوضية. فالخطط والتخطيط الأولي يمكن استخدامها كمرجع مساند يوفر الضوابط الأساسية للمفاوض.

ولكن، رغم هذا، يستطيع التخطيط والسياسة الحضرية لعب دور مهم ليس في مجال بناء السلام فحسب، بل وفي صناعته أيضا. حيث أن السياسة الحضرية لديها القدرة على ترسيخ وتوسيع نطاق السلام ليمتد إلى ما بعد مرحلة التوصل إلى حل تفاوضي للنزاع السياسي. ولكن قيمتها الجوهرية تتعدي ذلك إلى ما هو أبعد بكثير - في قدرتها على تسهيل تحقيق السلام الوطني من خلال ربط مبادئ وممارسات التعايش الحضري بعملية إعادة صياغة المعايير السياسية الأساسية للدولة.



المناقشة

سارة كامينكير:

لا أستطيع القول بأنك وفرت لي الأمل الذي وعدت به، ولكنك بالتأكيد زودتنا بالأساسيات التي من خلالها نستطيع التفكير بإيجاد حل مستقبلي بناءً هنا في القدس. يسعدني الآن أن أدعو الجمهور لطرح الأسئلة والملاحظات على البروفسور بولينز.

إلدار برين:

سبق وأن ذكرت «تقسيم المناطق» (Zoning) كأداة سياسية، رسمية وغير رسمية، يمكن للمخططين الحضريين من خلالها تشجيع جدول أعمال لاستبعاد مجموعات معينة، مجموعات عرقية أو دينية، من الحصول على إقامة في أجزاء معينة من المدينة. ولكنني أعتقد أنه من المهم أن ننتبه إلى حقيقة أن مثل هذا الأمر قد يحدث ليس فقط في المدن ذات النزاعات السياسية، وقد تابعنا حدوث ذلك في مدن أمريكا الشمالية، ومنها لوس أنجلوس على أقل تقدير حيث أستخدم سكان الضواحي هناك أسلوب «تقسيم المناطق» لاستبعاد بعض المجموعات، وخاصة الأمريكيين من أصل إفريقي (الافروأميريكانيين)، من الحصول على سكن في مناطق الضواحي. وإن كان هذا الأمر يحدث حتى في الأماكن التي لا تشهد نزاعات سياسية فما هي تلك الخيارات الأخرى التي يمكن أن تتوفر لمدينة مثل القدس؟

سكوت بولينز:

لقد أثرت نقطة عظيمة فيما يتعلق «بتقسيم المناطق» في أمريكا الشمالية وبريطانيا العظمى والتي استخدمت كأداة للترقية. وقد كان هذا الأسلوب قانونياً فيما مضى. ولكن هذه الممارسات تعتبر الآن غير شرعية، رغم ذلك فإن بعض المدن لا تزال تستخدم هذه الأسلوب، والذي يعتبر من أشكال التفرقة العنصرية غير الرسمية، وهي في الحقيقة تستثني الطبقات الدنيا، والطبقات الدنيا الأمريكية تتشكل بشكل جزئي غير دقيق من، المكسيكيين، والأمريكيين من أصل لاتيني وإفريقي. ولكنها مشكلة أساسية و«تقسيم المناطق» الذي يستخدم للاستثناء يبقى كذلك ولا نستطيع أن نسميه بمسميات أخرى. وإذا كانت المدن غير الانفصالية تستخدم هذا الأسلوب فما هو الأمل الذي نرجوه هنا؟ هنا أرى أن هناك اختلاف واحد، وأقصد جانباً واحداً من جوانب «تقسيم المناطق»، استخدام أسلوب تقسيم المناطق في القدس، وهو أسلوب تقسيم المناطق الخضراء الذي تتبعه بلدية القدس. المناطق الخضراء هي طريقة لفرض قيود على نمو الفلسطينيين في الأجزاء التي تمت مصادرتها في القدس، وقد

نسبت الأرقام، ولكن حوالي ٤٠٪ أو أكثر من الجزء المصادر هي أراض زراعية، و٥٤٪ من المناطق المصادرة تم تحويلها إلى مناطق خضراء، تخلق توتراً، وتجعل من المستحيل إتاحة الفرصة لحدوث أي تطور فلسطيني. وفي مراحل معينة يتم أيضاً تحويل هذه المناطق الزراعية لبناء أحياء إسرائيلية في المدينة. هذا النوع من تقسيم المناطق بشكله السافر لن تجده في أمريكا الشمالية. هذا المقدار العميق من الاستغلال الذي يعد استغلالاً لأكثر من نصف القسم المصادر من المدينة، والذي يؤثر على حجم الأراضي الزراعية، لن تجده أيضاً في أمريكا الشمالية. ولكن نقطتك مهمة وهي في مكانها، أعني أن «تقسيم المناطق» وغيرها من الأدوات التخطيطية يمكن استخدامها بشكل مباشر أو غير مباشر لأغراض العزل، وحتى في المدن النموذجية يمكنك أن تلاحظ وجود مثل هذه الأساليب، وهي لا تزال مشكلة لحد الآن. أما بالنسبة إلى إشارتك إلى أنها لا تقوم فقط على أساس عرقي - فأنا مذنب في هذا الأمر، حيث أنني أستخدم في بعض الأحيان تصنيفات لغرض الاختصار. وقد سبق أن قام أحدهم بانتقادي لاستخدام التصنيفات «يهودي وفلسطيني»، هذه التصنيفات غير متوازنة، وأنا أستخدم مصطلح النزاع العرقي لغرض الاختصار أيضاً. إلا أن هذا النزاع يعتبر نزاعاً وطنياً - عرقياً - دينياً، في أيرلندا الشمالية النزاع هو نزاع وطني ديني، وفي البوسنة والهرسك كان النزاع وطنياً عرقياً بين أشخاص يربطون فصل المناطق المتناحرة.

لا يصل الوضع إلى هذه الدرجة في أفريقيا الجنوبية، والنزاع هناك لا يعتبر نزاعاً وطنياً، ولكن في قبرص - يوجد نزاع وطني. وهو في الواقع الصمغ أو الرابط الذي يربط هذه المدن مع بعضها البعض، أي ذلك الجانب الوطني من النزاع.

ديفيد غوغنهايم:

لقد تحدثت عن موضوع الخطط البلدية في القدس، وقد تحدثت كذلك عن المستوطنات وبأنه تم اعتبارها كأمر واقع على الأرض. لقد تم اعتبارها كأمر واقع، ولكن المستوطنات الفلسطينية هي أيضاً تم اعتبارها كأمر واقع وتوجد بالفعل مستوطنات فلسطينية حول القدس.

لذا فإن جميع المستوطنات تم اعتبارها كحقيقة واقعة وليست مستوطنات القدس فقط.

شيء آخر مرتبط بهذه القضية - لقد تحدثت عن الأماكن المفتوحة، والتي يمكن أن تصبح أرض مشاع للجميع. هل تعتقد بأن هذه المناطق يمكن أن نطلق عليها اسم مساحات السلام مثل جدران السلام التي تحدثت عنها مسبقاً؟

سكوت بولينز:

جدران السلام هي بالتأكيد ليست أرض مشاع للجميع، ولكن هل يمكن اعتبارها مناطق سلام؟ جدران السلام، وهي المثال الأقصى للتخطيط «الاسفيني»، أي عندما تغرز إسفيناً بين طرفين لكي تفصل بينهما، وأعتقد بأن

مأخذك على هذه الطريقة ينبع من أنها لا تشجع السلام . فعلى المدى القصير يمكن أن يعمل هذا الأسلوب على تجنب الصدام، ولكن على المدى البعيد أعتقد أنه يجب علينا أن نتنبه إلى ما يحدث لتلك المجموعات الواقعة خلف هذه الجدران .

أشعر بأن الفصل العنصري يولد الاحتقار، كما أعتقد بأن تأليف القصص العنصرية عن الجانب الآخر ستكون أكثر سهولة إذا لم نتعامل معهم . وإذا لم يكن هنالك تفاعل معهم، وإذا حجبنا هذه الجدران عنهم، قد تتكون لديك آراء متصلة عن هؤلاء الأشخاص، وفي الغالب ما تكون هذه الآراء سلبية . لذا فعلى المدى القصير قد تعمل هذه الجدران على إرجاء التوتر وعلى المدى البعيد، خلال فترة ٢٠-٢٥ سنة أعتقد بأنها تعزز الشعور بالبعد والفرقة بين الأطراف المختلفة .

هوببيرت لو-يون:

أعتقد بأنك كنت تكيل اللكمات في معرض حديثك عن القدس، وخصوصاً تلك العلاقة التي تربط التخطيط الحضري بالتخطيط الوطني، حيث أن الوضع في إسرائيل متشابك لدرجة يصبح فيها الادعاء بأن المخطط قد يكون مخططاً حيادياً هو ادعاء إشكالي . ودعني أعطيك مثالا على ذلك، لقد ذكرت مؤتمر اسطنبول وقرار حقوق السكن - إن هذه المحاولة لتشريع قانون دولي للإسكان، ليضمن حقوق السكن للشعوب تم رفضها من قبل إسرائيل والولايات المتحدة، فما بالك سيكون بمقدور المخطط فعله في حال قامت الدولة وقالت بأنها ترفض ذلك القانون الذي يضمن حقوق السكن للشعب؟

سكوت بولينز:

المخططون لا يعملون ضمن حدود السلطة المحلية، ولكن وبالتأكيد يعمل المخططون في المدن ذات النزاعات السياسية ضمن ما تمليه عليهم الحكومة الوطنية، في هذه المناطق ذات الجماعات المتنازعة تهتم الحكومات الوطنية كثيراً بالدور الذي يلعبه التخطيط ويحظى المخططون بكثير من الدعم للقيام بأشياء معينة وهذا من شأنه أن يشجعنا بشكل كبير . ويجعلنا نشعر بأهمية ما نقوم به، وهو شعور عظيم، ولكن لهذا السبب، إذا قامت الحكومة الوطنية بأشياء معينة فيما يتعلق بعدم تمرير القانون، فماذا سيكون باستطاعتنا أن نفعل ساعتها؟ سنبقى عالقين .

سؤال آخر مرتبط بهذا الموضوع - ماذا سيكون باستطاعتنا كمخططين محليين أن نفعل أن لم تتمكن من التعامل مع النظام؟ يمكننا الخروج، أو المغادرة . ولكن من السهل عليّ التحدث عن هذا الأمر في حين يصعب على الآخرين تطبيقه .

موشيه أميراف:

أود أن أتجادل معك بخصوص أهمية دور المخططين في النظام السياسي وقدرتهم على مساعدة السياسيين في الوصول إلى تسوية هنا في القدس .
وأود المجادلة بخصوص نجاح السياسة الإسرائيلية في القدس . إليك ثلاثة أمثلة فقط :

- 1- بالنسبة لموضوع التوزيع السكاني, فليس هنالك ما يعتبر نجاحا عظيما, فنحن موجودون الآن, وأنت على علم بالإحصائيات وأنا متأكد من أنك تعرفها جيدا, في وضع يبين أن عدد اليهود في تناقص مستمر كل سنة . حيث يمثل السكان العرب ٣٣٪ حتى الآن, وقرىبا سيصبحون ٤٠٪, فلا يعتبر هذا نجاحا كبيرا على مستوى التوزيع السكاني الذي تهدف إليه السياسة الوطنية الإسرائيلية في القدس .
- 2- القضية السياسية- هنالك محاولة تهدف إلى «أسرلة» الفلسطينيين هنا (أي جعلهم إسرائيليين), وهي محاولة فاشلة لان ما نراه هنا هو في الحقيقة عملية تطويع للقدس .
- 3- الحقائق على الأرض - وهي فكرة صهيونية قديمة كما تعلم, فحتى على هذا المستوى فلو نظرت إلى ما حدث في كامب ديفيد, فقد توصل الإسرائيليون والفلسطينيون إلى اتفاق على ٩٩٪ من القضايا المتعلقة بالقدس . ولكن بقيت هناك قضية واحدة فشلوا في الاتفاق عليها . وهي السبب وراء فشل مؤتمر كامب ديفيد . هذه القضية ليس لها أية علاقة بالمخططين في القدس .

سكوت بولينز:

لا أعتقد أنه يقع على عاتق المخططين واجب أخلاقي لإيجاد حلول للسلام, وأشكر الله على ذلك . ولكن أعتقد بأننا نتمتع بحق مهني يُمكننا من البحث عن خطوط عريضة عملية وحلول ممكنة لقضايا الحياة اليومية والتعايش المشترك بين الطرفين المتخاصمين .
وحجتي على ذلك تقول بأن هذه الإجراءات العملية . يمكن أن تعرض على أحد القادة السياسيين كدليل على وجود الحلول التي قد تنجح عند تطبيقها على أرض الواقع . القيام بهذا في الوقت الحاضر في القدس قد لا يكون مجدداً, ولكن في بلفاسست قد يكون من المجدي التقدم بعدة خطوات بسيطة إلى الأمام لرؤية إلى أي مدى يمكن للكاثوليك والبروتستانت العيش معا والتفاعل بطريقة قد ينتج عنها التفاهم المتبادل بين هذين الطرفين .
آخر شيء قُمتَ بذكره هو نقطة جيدة جداً- عندما تصبح الأمور سيئة إلى درجة كبيرة, فإن أفضل شيء قد يقوم به المخططون هو إيجاد طرق لمنع ازدياد حدة الصراع في المناطق الحضرية, ولكن أود أن أضيف أنه يجب عمل ذلك بعيدا عن الجدران والحدود التي ترسخ مفهوم «نحن ضد هم» على المدى البعيد, والعمل على إبقاء المدينة مكانا مفتوحا قدر المستطاع, حتى في أوقات الصراع, ولكن وكما ذكرت أنت يجب أن نقوم بأشياء لا تؤدي إلى ازدياد حدة الصراع .

سارة كامينكر:

بروفسور بولينز، أودّ أن أشكرك جزيل الشكر لأمرين اثنين .
أولاً، لجوابك المفصّل على السؤال الذي قمنا بطرحه هذا اليوم، وثانياً، لأنك قمت بإعدادنا للمؤتمر التالي من خلال تزويدك لنا بملاحظات وأسئلة مهمة سنستفيد منها في دراستنا التي تهدف إلى تحديد حقوق التخطيط وتحديد موقعنا من هذه الحقوق في المستقبل .

سكوت بولينز:

ملاحظة واحدة أخيرة .

أنا أعرف بأن العديد من المخططين المحترفين والمهندسين المعماريين خلال فترة التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا، وفي خضم أسوء الصراعات العرقية في بلفاست، وعلاوة على ذلك - خلال الحرب الطاحنة في سرايفو - اعتقدوا وبشكل جازم بأنه لن تكون هنالك أي فرصة للتحسين، وقد كان اليأس يملئ قلوبهم ولكنهم استمروا في العمل . أولئك المخططون والمعماريون لا يزالون منزعجين مما حدث، ولكنهم الآن أكثر ايجابية وهم سعداء لأنهم واصلوا عملهم حتى في خضم فترة الصراع واليأس .
أعرف بأنه من العسير جداً الحديث عن هذه الأشياء، ولكن، لأولئك الذين يعملون نحو تحقيق بعض التقدم أحييكم أشد تحية وأنا سعيد جداً بأن أكون بينكم اليوم .



مواقف المشاركين وتعليقات من الحضور

حاييم يعكوبي:

إن الهدف من هذه المناقشة هو الاستماع إلى آراء الجالسين هنا حول ما سبق من أقوال . أود التذكير أن من بين الأهداف التي حدّتها جمعية **بمكوم** محاولة طرح طرق بديلة للتعامل مع العضلات التخطيطية التي نواجهها . على سبيل المثال المشروع الذي نشارك فيه في قرية **قصر السر** البدوية غير المعترف بها أو مشروع آخر كنا نشارك فيه في **حي قطمونيم** . والمقصود من هذه الأمسية طرح القضايا للنقاش ونأمل في الاستمرار بنشاطات أخرى نستطيع من خلالها استخلاص طرق عمل ملموسة أكثر .

جيف هالبير:

أعتقد أيضاً أننا نهدف من خلال هذه الأمسية إلى طرح القضايا وليس التهجم وألاً نفرض الأنماط والقوالب والأيديولوجيا بل التحليل وطرح المواقف . اللجنة ضد هدم البيوت لها هدفان يقضي الأول بتعريف الجمهور الإسرائيلي على واقع الاحتلال أما الثاني فيقول بجعل الجمهور يتعامل مع انعكاسات الاحتلال . واهم من يعتقد بأن الاحتلال ممكن دون إقامة سور على غرار سور نيقوسيا وهنالك بالفعل سور حقيقي فالجزء الأكبر من الجمهور لا يعبره ليصل إلى الطرف الآخر والطرف الآخر لا يسمح له بالعبور إلى هذه الجهة مما يسبب انعدام التبادل في المعرفة وجهل الجمهور الإسرائيلي لقضية الاحتلال . أي أن المعلومات موجودة ولكننا لا نعلم حقيقة ما الذي يحدث هناك . واهم من يعتقد أننا سنستطيع العيش متفوقين وغير متأثرين بالاحتلال من خلال فرض الطوق أو الفصل كما يريد **حاييم رامون** و**شلومو بن عامي** . وواهم أيضاً من يعتقد بأنه يمكن إبعاد الطوق ليصبح «هناك» أو كما قال **إيهود براك** «نحن هنا وهم هناك» . لا تتوفر الأجوبة لدينا ولكننا نريد من الجمهور أن يواجه هذه المسألة . نعيش وضعاً مشيراً للاهتمام وأنا أعمل مركزاً للجنة إضافة إلى عملي بروفيسور علم الإنسان الحضري لذا أنظر إلى المسألة من منظور مهني . أعتقد بأن كافة الأمثلة التي ضربها البروفيسور **سكوت بولنز** منها إيرلندا الشمالية وجنوب إفريقيا والبوسنة تظهر عدم تمتع المخطّط والتخطيط بالمكانة المركزية التي يتمتعون بها في البلاد . ما يوجد عندنا هو احتلال يحدّده التخطيط بل يعتمد عليه أساساً . وقد تعلمت إسرائيل خلال الستينيات أنه لا يمكن التحكم بالناس ، ملايين الناس باستخدام القوة فقط . هدفنا هو السيطرة الأبدية وهنا تبرز قضية ٩٥ بالمائة من الأرض والتي كان «باراك» مستعداً لتسليمها - كان الحديث يدور عملياً عن السيطرة وتسليم أراضٍ بغية التخلص من الفلسطينيين .

المخططون هم الذين كان يجب أن يشرحوا للجمهور المعنى من النسب الخمس المتبقية . فما معنى «القدس وضواحيها»؟ وما معنى «الكتل الاستيطانية»؟ كان على المخططين أن يدركوا أهمية هذه المساحة الأرضية ليس من حيث التقسيم بل من حيث السيطرة .

إسرائيل لا تستطيع أن تسيطر بالقوة ونحن نرى اليوم المعارضة لذلك من الداخل ولدى الذين تم احتلالهم وعلى الساحة الدولية أيضاً وعليه يتم البحث عن وسائل صهر الاحتلال داخل آلية من البيروقراطية والتخطيط ليصبح خفياً .

هذه النقطة التي انطلق منها أي بعد الربط بين التخطيط وأهداف الاحتلال السياسية تمكنا باعتقادي من جعل الاحتلال «يختفي» بحيث لم يعد جزءاً من حوارنا . حتى مصطلح «احتلال» لم يعد جزءاً من حوارنا . نتداول موضوعات مثل محاربة الإرهاب والعروض السخية والعملية السلمية ولا نطرح إطلاقاً موضوع الاحتلال . «الاحتلال» مصطلح لا نسمعه في وسائل الإعلام وعندما صرح **كولين باول** بأن الاحتلال يجب أن ينتهي لم يلق تجاوباً إيجابياً لأننا لم نتعود على هذا المصطلح . فالقضية تكمن بأن إسرائيل وفيما يتعلق بحقوق الإنسان ترفض الموقف الذي يتمسك به العالم بأسره أننا في حالة من الاحتلال .

تحدّد إسرائيل هذا الوضع على أنه «إدارة» وتبقى الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التي تؤيد موقف إسرائيل هذا .

بناء على ذلك وبما أننا نتحدث عن «إدارة» فإننا «ندير» المنطقة ولا نحتلّها وهو ما تؤكّد عليه الإدارة المدنية على وجه الخصوص .

ما هي الإدارة المدنية؟ هي ليست هيئة مدنية مع أن بعض العاملين فيها مدنيون وغالبيتهم ، على فكرة ، مستوطنون أي أننا أخذنا المدنيين المستوطنين ووضعناهم في موقف قوة مقابل هؤلاء السكان الذين يعيشون ويطّاهم حالة من الصراع وتباين المصالح .

نسعى جاهدين وباستمرار إلى التقليل من مغزى الاحتلال العسكري ونقدّم الموضوع لأنفسنا وكأنه إدارة سلمية وهو ما أسميه بـ«معالجة» الاحتلال على أن يصبح قالباً أو نظاماً سلطوياً أي أننا نلجأ بالضرورة إلى التخطيط والإجراءات البيروقراطية وسياسة القانون والعدل ونلفّ كل فلسطيني بشبكة مشدّدة ليواجه قيوداً مختلفة كلّما يحاول أن يرفع هامته . انه الجانب الرائع من الاحتلال . لا نريد الجيش ولا نحتاج إليه لإحكام سيطرتنا بل نستطيع السيطرة عبر هذه الآليات التي يشكل التخطيط جزءاً منها .

يكرّس **أوري سافير** وهو أحد من مهندسي أو سلو في كتابه «العملية» (وهو كتاب عن اتفاقية أو سلو) صفحتين كاملتين لقسم التخطيط في الإدارة المدنية ليكشف كم هي حاجة البعد التخطيطي للاحتلال فسياسة هدم البيوت والجزء الكبير من سياسة السيطرة على المناطق بمجملها أصلهما في تبني إسرائيل لخطة هيكلية وضعها البريطانيون عام ١٩٤٢ . والمعنى أننا نلجأ إلى استخدام خطط قديمة لتجميد الواقع ميدانياً وللتظاهر بحلّة العدل والقانون والتخطيط وعليه يختفي الاحتلال . وعندما يقول رئيس البلدية إن ضرورة الحصول على تصريح بناء مشابهة بين القدس ولوس أنجلوس يبدو الأمر صحيحاً ولا أحد يعارض تخطيط المدن بل نقرّ جميعاً أهمية التخطيط والقانون والتصاريح وما شابه .

إلا أن المقصود هنا هو إخفاء الهدف السياسي وأعتقد أننا جميعاً مذنبون لأننا قد وافقنا على مؤامرة الصمت هذه. نحن جميعاً، خبراء التخطيط والعلوم الإنسانية والميدان نعلم تماماً كيف يعمل الجهاز وما من حاجة بأن أخبركم بكيفية سيطرتنا على القدس والمناطق من خلال التخطيط والقانون والخطط الهيكلية وكل هذه الأمور «المملة» التي تفضل سكوت بها.

هنا طرح السؤال حول مسؤولية المخططين وأنا أوافق سكوت بولنز أن المخطط لا يمكن أن يتصرف وحده وأن تبعية المخطط للجهاز السياسي تشكل معضلة بالنسبة لهم. من السهل أن نقول للمخططين بأن يرفضوا التعاون مع الجهاز ولكن أين سيجدون العمل حينها؟ مع ذلك لا بد أن يتولى المخطط مسؤولية الكشف عن عيب الجهاز والسياسة أو على الأقل أن يشرح للجمهور ماهية هذا الجهاز الممل والصعب ليوفر له الوسائل كي يفهم ماذا يعني الاحتلال وأن يشرح على سبيل المثال لماذا لا تكفي نسبة خمسة وتسعين بالمائة؟ ولماذا يتم هدم البيوت؟ ولماذا تسمى البيوت المهدومة «مباني»؟ ولماذا يتم اللجوء إلى مصطلحات دون سواها؟ كما أنه من الأهمية بمكان أن نشرح كيفية تطبيق الخطط الهيكلية وعمل هذا الجهاز الضروري بالنسبة للاحتلال. وإذا شرحتم أنتم كمخططين للجمهور كيف يعمل الاحتلال سيشكل الأمر خطوة سياسية بحد ذاتها وهي خطوة مسؤولة لا تعرض مكانتكم كمخططين للخطر وأقل ما يتوقع من المخطط ألا يصعد من حدة الصراع فثمة مواقف تمثل منفذاً لطرح حلول لا تصعد من حدة الفصل وعدم المساواة. فالمخطط يواجه مشكلة سياسية حقيقية ومسائل سياسية وأخلاقية صعبة. على سبيل المثال المساعدة التي نقدمها لسكان جبل المكبر في بلورة الخطة الهيكلية تعزز في الوقت ذاته الاحتلال. القدس الشرقية محض خيال لم يكن موجوداً قبل عام ٦٧ ويعتبرها سكانها منطقة محتلة.

تتراوح المعضلة التي نواجهها بين الفائدة قصيرة المدى، أي المساعدة التي يمكننا تقديمها للمساكين في جبل مكبر حيث يتم هدم بيوتهم، لكي يصلوا إلى مستوى حياة معقول وبين حقيقة أننا نعزز الاحتلال عندما نتجاوب مع الاحتياجات القصيرة المدى.

المداخلة الأخيرة - أوافق البروفسور سكوت بولنز بأن المخطط يستطيع أن يقدم رؤياً معينة للجمهور فالمخطط الذي يعرف المدن المقسمة خبير بالمواقف التي يسهم فيها التخطيط الصحيح في التغلب على المخاوف والصراعات والآراء النمطية. المخطط يستطيع أن يقدم للجمهور إن لم يقدم للمسؤول عنه رؤياً التعايش الممكن بالتخطيط الإنساني والسياسي والمتطور على أن نتحول من مستوى المخططين الموالين - إذا تبينت قاموس مصطلحات سكوت - شأننا شأن العديد من أصحاب المهنة في هذه الأيام إلى مخططين يقدمون حلولاً ويشكلون محفزاً لطرح حلول ورؤياً جديدة. هكذا ورغم التبعية والإشكالية يستطيع المخطط أن يلعب دوراً رئيساً في غاية الأهمية في حل الصراع.

الينوعار برزكي:

لن أفتح بالكلمات الطنّانة . دعونا نتحدّث قليلاً عن المسلسل التلفزيوني «قيفا» الذي يبكي ويتبادل فيه الجميع القبّلات دون توقّف . المنطلق الذي يتمحور حوله هذا البرنامج يقول بأن كافة العائلات السعيدة متشابهة إلا أن العائلات التعيسة مختلفة - هذه الفكرة تنطبق أيضاً على المدن المقسّمة .

جميع هذه المدن وإن يقع سورٌ في قلبها تختلف عن بعضها كما وصف البروفسور بولنز في معرض محاضراته .

أودّ الانطلاق من فكرة التقسيم الخاصة بـ«الجدار الطيّب» لأنه كثيراً ما يتردد هذا المصطلح لدينا . أقول بجملته واحدة إن تقسيم المدن يأتي كخطوة حربية ولا يتم تقسيم مدينة كخطوة سلمية ومن هذا المنطلق نستطيع مواصلة الحديث إذا كان هذا الافتراض مقبولاً .

والآن إلى ملاحظتين عامتين جدّاً - ثمة هرمية في تحديد المدينة والهرمية لا تتماشى مع الفصل مع أن الفصل قائمٌ في كل المدن التي أعرفها والمدن التي تعلّمت عنها وحتى مدن لم تعد موجودة ، أي الفصل على خلفية اجتماعية واقتصادية وإثنية وعرقية وسياسية ودينية وجنسية الخ . . . ويعود هذا الوضع إلى كون مجتمعنا مجتمعاً فيه فصلٌ وهي ظاهرة يمكن تسميتها «جماعية» من الناحية الإيجابية ، أي يمكن النظر إلى ظاهرة التجمّع حول قضية واحدة من الناحية السلبية أو الإيجابية والبيروقراطية هي عبارة عن جهاز تنظيمي وأن التعاون داخل الجهاز التنظيمي ليس شرطاً أولاً للفصل بين المجتمعات .

أشير إلى هذه الأمور لأنني أودّ بعد إذنكم أن أنفحص القدس من منطلق مغاير أي ليس من منطلق الاحتلال وهو مروعٌ وخطيرٌ ويعتبر حلّه شرطاً أساسياً لحلّ قضية القدس لأن أي شكل من أشكال الحياة الحضريّة يتطلّب نوعاً من المدونة المشتركة والثقة المتبادلة .

تعتمد كل المعلومات التي استخدمها من الآن فصاعداً على بحث أجراه الدكتور يشاي سفاريم .

نرى أن القدس فيها ثلاث مجموعات سكانية وليست اثنتين وهي مجموعات تختلف عن بعضها البعض حسب معايير الطاقات الكامنة في كل واحدة منها . تشمل هذه المجموعات الثلاث الفلسطينيين والإسرائيليين من اليهود المتزمتين (الحرارديم) واليهود غير المتزمتين . إذا قمنا بفحص هذه المجموعات الثلاث حسب معايير الجيل والتحصيل العلمي والطاقات الكامنة من ناحية الأرض والعمل نرى أن الإسرائيليين غير الحرارديم هم في جيل مشابه من بقية السكان في البلاد وهم على مستوى عالٍ من التحصيل العلمي وطاقات كامنة منخفضة من ناحية الأرض وطاقات عمل تتوافق إجمالاً والمعدّل في إسرائيل . بالمقابل الحرارديم هم من السكان الشباب ومستوى تحصيلهم العلمي عالٍ نسبياً إلا أنه لا يمكن استثماره من أجل تحقيق التقدّم ولا تكمن فيه طاقات لكسب الأرباح والتدخل في سوق العمل كما أن لهم مساحة محدّدة جداً من الأرض .

مقارنة بهاتين المجموعتين يعتبر السكان الفلسطينيون سكاناً من الأجيال الشابة لديهم طاقات عمل منخفضة مشابهة لتلك الكامنة لدى الحرارديم والمعنى أن ٥٠ بالمائة من طاقة العمل لا يتم استغلالها ومعدّل تحصيلها العلمي منخفض مقارنة بالمعدّل الإسرائيلي بينما الطاقة الكامنة من ناحية الأرض عالية جداً .

للاختصار ، لدينا ثلاث مجموعات سكانية تختلف في القيم والتركيبية الثقافية وبتحديد كل واحدة منها لمصطلح الثراء . وهنا أتجاوب مع دعوة من تحدّث قبلي إلى التخطيط من أجل كل مجموعة حسب معايير خاصة بها أي أننا نخطئ إذا اعتقدنا أن الهدف من المساواة المدنية ليس في جعل الجميع متشابهين متماثلين . يجب التجاوب والتعامل مع خصوصيات كل من هذه المجموعات ، فمثل هذه النظرة إلى التخطيط في القدس يمكن أن تسمح برؤية شاملة متعدّدة لا تقارن بين الغني والفقير والأسود والأبيض والرجل والمرأة أي ليست تلك الرؤية الازدواجية في التعامل مع السكان في إطار التخطيط الحضري وإنما رؤية مركبة تحترم خصوصية كل من هذه المجموعات الثلاث .

يجب التأكيد على أنه رغم التوتر السياسي القائم بين اثنتين من المجموعات الثلاث إلا أنه لا يمكن التقليل من التوتر القائم في مجالات أخرى في القدس مما يحتمّ التعامل مع ثلاث مجموعات بدل اثنتين من منظور العدالة الحضريّة .

مفانل حزان:

سأحدّث عن البعد القضائي مركزاً على القدس أساساً وليس على المناطق أو السكان الفلسطينيين من مواطني إسرائيل رغم وجود مشاكل تخطيطية وهدم البيوت في هذين الواسطين أيضاً . صحيح أن القانون يخوّل السلطة المحلية والمحاكم صلاحية إصدار أمر بهدم بيوت شيدت بدون ترخيص . تبدو هذه الخطوة وكأنها قانونية صرفة الهدف منها هو الحفاظ على المصالح العامة وسلطة القانون إلا أن المشكلة تتمثل بوجود أن توفر الدولة للفرد إمكانية معقولة للوفاء بما يملكه القانون مقابل التزامه بالحفاظ على القانون . ولكن هذا الواجب لا يطبّق على أرض الواقع ، ذلك أن الدولة لا تؤدي هذا الواجب بحيث أنها لا تطبق قوانينها الخاصة فحسب بل أنها لا تنفذ ما كانت قد التزمت به من المواثيق الدولية التي وقعت عليها وأقرتها وهي ملزمة باحترامها . والمقصود هنا حق أي إنسان بالمسكن .

تفضل من سبقتني بالحديث حول أهمية الحق بالمسكن والذي ينبع فيما ينبع عن أهمية الحفاظ على كرامة الإنسان . فممان مسكن للإنسان يشكل جزءاً أساسياً للغاية للحفاظ على كرامة الإنسان وهو حق أساسي وحدّ أدنى يتعدى الخدمات العامة مثل الحدائق وملاعب الأطفال ، بل إنه حق أساسي للفرد في الاطمئنان بتوفر مسكن له . سأحاول أن أظهر على سبيل المثال كيفية تجاوز الدولة لهذا الواجب :

مشكلة البناء غير المرخص في القدس يعود أصلها إلى عام ٦٧ حيث قامت الدولة بعدها بضمّ أراض جزء كبير منها كان غير مأهول . أي أن الهدف ضم الأراضي وليس ضم السكان . تكمن الإشكالية القانونية في تصنيف الكثير من الأراضي على أنها أملاك غائبين ، وهنا تقع إحدى المشاكل التي يواجهها سكان القدس عندما يطلبون استصدار ترخيص للبناء . فالقانون يقضي أن طلب ترخيص للبناء في منطقة معينة مشروط بتقديم تصريح يبين بأن أي من أصحاب هذه الأرض لا يعتبر غائباً . أجل ، السكان الفلسطينيون يملكون أعلى نسبة من الطاقات الأرضية إلا أنهم لا يستطيعون استغلال هذه الطاقة الكامنة لغرض البناء والسكن .

جزء آخر من المشكلة يعود إلى مصادرة ثلث أراضي المدينة الشرقية بغية إقامة أحياء يهودية جديدة حيث تمت المصادرة لتوفير احتياجات سكان آخرين ونقل هذه الطاقات الكامنة من ناحية الأرض لسكان آخرين وليس السكان الفلسطينيين بالضرورة.

مشاكل أخرى يسببها التمييز في مجال التخطيط مصدرها فرض القيود على معدل الكثافة في البناء أو نسب البناء المتاحة للفلسطينيين، ذلك أن جزءاً كبيراً من الأراضي لا يسمح بأن تبلغ كثافة البناء فيها إلا ٥٠ بالمائة على طابقين مما لا يتجاوب واحتياجات التمدن.

ويعود جزء آخر من المشكلة إلى غياب خطة هيكلية عامة وشاملة للأحياء الفلسطينية. صحيح أن هنالك خططاً هيكلية لكل حيّ ولكن في ظل غياب خطة عامة وشاملة يتم تجاهل الاعتبارات التخطيطية الأكثر شمولية مثل المؤسسات التربوية والصحية ووسائل النقل العام وما شابه، الأمر الذي يمس بحقوق تتعدى الحق بالمسكن كالوصول إلى الخدمات الصحية والحق في التربية الخ . . .

أود التأكيد على أن القانون يخول المحكمة أو السلطة بإصدار أمر بهدم مبنى شديد بصورة غير قانونية إلا أن القانون وفي الوقت ذاته لا يلزم باتخاذ هذا الإجراء بالذات بل ينص القانون على «أمر هدم أو أي أمر آخر». حيال صرامة مثل هذا العقاب يُطرح السؤال حول ما إذا كان اللجوء إلى أوامر هدم البيوت غير المرخصة ضرورياً بالفعل سيّما وأن السكان ليس أمامهم بديل آخر علماً بأن الدولة لا تؤدي واجبها بتوفير الحق بالمسكن؟ هل من باب الأخلاق والقانون لجوء الدولة إلى أشدّ العقوبات التي تمسّ مساساً جسيماً بحق الملكية وكرامة الإنسان وهما حقان أساسيان ينصّ عليهما قانون كرامة الإنسان وحرّيته؟

ألا يجدر التفكير في بدائل أخرى مثل إصدار أمر يلزم السكان بتخطيط المنطقة؟ لماذا لا تلزم السلطة بتخطيط المنطقة وفي الوقت ذاته تجميد أوامر الهدم التي صدرت تفادياً للمساس الخطير بالفرد؟ قضية أخرى يجدر مناقشتها ساطر حها على شكل تساؤل - ينصّ قانون البناء والتنظيم أن البناء دون الحصول على ترخيص يشكل مخالفة جنائية بكل ما ينطوي عليه الأمر من انعكاسات بما في ذلك تلوّث صورة الإنسان في أعين الجمهور والدولة ومؤسساتها.

هل يأخذ على إنسان حُسر في زاوية البناء بدون ترخيص نظراً لاحتياجات البقاء والوجود والمسكن قدر ما يأخذ على أي مجرم جنائي؟

ألم يحن أوان التفكير في تغيير النظرة إلى مثل هذه المخالفة كي تُعتبر مخالفة غير جنائية؟ بصفتي محامية لست بصدد تبرير مخالفات القانون ولكن حيال الوضع القائم اعتقد أنه أن الأوان للتفكير في تغيير القانون لكي لا تعتبر مخالفة قانون البناء والتنظيم مخالفةً جنائية ولا تفرض معاقبة هدم البيوت.

يسرائيل كمحي:

بودّي التعقيب على بعض ما جاء بالنسبة لقضية هدم البيوت بالقول بأنه ليس هنالك بديلاً آخر للبناء حالياً. أقول إن آلاف البيوت شُيّدت في مناطق القدس الشرقية واتضح من مسح قامت بإجرائه على صورة التقطت من الجو أن عدداً كبيراً من البيوت تم تشييدها على مرّ السنين مرخصة وبدون ترخيص، لا يهمّ كيف.

حسب المعطيات التي تم تقديمها ليس هنالك تطابقاً بين وتيرة نمو السكان العرب وعملية البناء ولكنه لا يمكن المقارنة بين هذين المجالين فما نشاهده حالياً هو زيادة كبيرة في عدد السكان الحاربيديم بينما يغادر جزء كبير منهم المدينة . كما أنه إذا وُلدت في هذا المكان فليس من المفترض أن تبقى فيه . أولادي لا يسكنون في القدس لأنهم لم يتمكنوا من شراء منزل في المدينة فانتقلوا إلى مكان مجاور . هذه التطورات طبيعية وما كانت لتشير الاهتمام لولا الصراع السياسي . إنها مراحل هجرة نشاهدها في أي مكان آخر .

قد تبدو أقوالي غير مألوفة ولكن هذه هي الصورة الحقيقية .

علينا أن نأخذ أيضاً بالاعتبار نقطة أخرى - لقد جرى الحديث عن ثلث المناطق التي كانت قد صودرت وهذا صحيح . ٢٧ الف دونم تمت مصادرتها في القدس في حينه منها ٥ الاف دونم كان أصحابها يهود ويجب أن نذكر هذا الأمر .

علينا أن نذكر أيضاً أن جزءاً كبيراً من هذه المناطق كانت مواقع أردنية ، على سبيل المثال حي **أرمون هنتسيف** حيث قامت الحكومة الأردنية في حينه بمصادرة الأراضي هناك من سكان **صور باهر** وجعلت منها مواقع عسكرية وقد جاءت إسرائيل وحلت محل الأردن بعدها وهكذا تطورت الأمور وتمت المصادرة .

علينا الانتباه إلى ما حدث في الماضي . نحن ورثنا مجموعة كاملة من القرى العربية التي كان من الصعب للغاية دمجها في الأنماط والأطر التخطيطية وقوانين البناء والتخطيط التي كنا قد اعتدنا عليها . هذا صحيح أيضاً بالنسبة للجليل وأماكن كثيرة أخرى .

ربما يجب إعادة بعض هذه المناطق ولكن يهمني أن أرى نسبة الذين سيطلبون البقاء داخل حدود إسرائيل بعد إعادة المناطق . أن تكون فلسطيناً مقدسياً ، على الأقل في هذه الفترة ، يشكل حقاً كبيراً وإن لم يبدو الأمر هكذا . لنرى كيف يكون أمر هؤلاء السكان وهم ينضمون إلى أجهزة سلطوية أخرى لا توفر التأمين الوطني والتأمين الصحي وغيرها من الامتيازات التي توفرها دولة الرفاهية ، تلك الامتيازات التي توفر بالفعل وتقدر بملايين الشواقل سنوياً .

أنا أيضاً أعارض هدم البيوت ولكن دعونا نحافظ على التوازن لنرى العناصر الكثيرة المطروحة أمامنا . أعلم مثلاً أن كافة أجزاء القدس الشرقية تم التخطيط بشأنها وهنالك خطط هيكلية تغطي المنطقة بكاملها . مناطق واسعة لا يوجد فيها فرز ويجب التخطيط مفصلاً بشأنها .

لقد جرت هذه الأمور في غربي القدس أيضاً وشملت على سبيل المثال أجزاءً من حي «بايت فغان» حيث تطلب موضوع البناء خمسة وثلاثين عاماً .

أتذكر أنني جلست غير مرة مع **فيصل الحسيني** وتحدثنا عن موضوعات تتعلق بـ **housing** (التسكين) داخل القدس . قدمت له خرائط وقلت انظر لديكم مناطق شاسعة في شمال القدس ملكيتها خاصة لا تُستخدَم ولا يتم البناء عليها ولا مصادرتها وإذا صودرت اليوم تعالت الأصوات صارخةً . قلت له حاولوا إقامة شركات بناء ، بادروا في هذا المضمار ولكنهم رفضوا . تحدثنا عشرات السنين وأعتقد أنني من القلائل الذين يستمرون بالتحدث مع مخططين فلسطينيين وما زلنا نعقد لقاءات حول هذه القضايا وحول مستقبل القدس ونسعى قدر الإمكان إلى عقد هذه اللقاءات بروح إيجابية وهو أمر ليس بالسهل في الظروف الراهنة ولكن يجب أن

نواصل المحاولات وأقولها بروح متفائلة - علينا الاستمرار في هذه المحاولات .
ملاحظة أخرى تتعلق بالفجوة الكبيرة القائمة بين شرقي القدس وغربها ولا شك لديّ بأن هذا هو الواقع . أنا
وتلبية لطلب **تيدي كولييك** كنت أول من كشف عن الفجوات الشاسعة في مجال الخدمات العامة وما شابه
ولكنه لم يقم أحد بمقارنة الفجوات الشاسعة القائمة بين الوسطين المتدين والعلماني .
أعمل هذه الأيام مع الدكتورة **مايا حوشين من معهد القدس** على إعداد خطة نموذجية للجهاز التربوي في
القدس وأحياناً أشعر بالحزني والعار لما أراه هناك . ولست أقلّ خزيًا حيال أوضاع الجهاز التربوي للحارديم
(اليهود المتزمتين) في القدس وفي أماكن أخرى .

علينا أن نعلم أننا نواجه جملة من المشاكل في القدس . صحيح أن أجهزة الخدمات المقدمة للفلسطينيين تعاني
إهمالاً ولكن يجدر بنا أن نتذكر كيف كانت الأوضاع قبل ٣٠ عاماً لا غير حيث لم تكن هناك أي خطة للقدس
ولم تتوفر المياه الجارية إذ كانوا يحصلون عليها مرتين في كل أسبوع وجمعوها في خزانات كما لم تتوفر شبكة
هواتف أو كهرباء في هذه المناطق كافة .

يعني تم تحقيق شيء خلال هذه السنوات في شرقي القدس ربما لم يكن كافياً أو بالطرق الصحيحة ولكن شيئاً
ما تم تحقيقه ولا يمكن أن نتحمل مسؤولية كل شيء يحدث وأريد فقط أن نضع الأمور في حجمها الطبيعي .
بودي أن أضيف أنني لا أريد أن ينجم عن حقوق الفرد وضعاً يتم من خلاله المسّ بالحقوق العامة فإذا أخفقنا
في إيجاد مدرسة على قطعة أرض محددة في خطة قانونية لبناء مدرسة لأنه شُيد عليها بيت بدون ترخيص مما
يحول دون بناء مدرسة للسكان العرب فأنا لا أقبل مثل هذا الوضع وقد نضطر إلى هدم البيت وإن كانت هذه
الخطوة قاسية .

لا أعلم كم منكم على علم بعمليات سرقة الأراضي على يد جماعات منتظمة في شرقي القدس؟ هذه
الجماعات تبيع أراضي ليست لها وتبني عليها . ما من فرز منتظم ولا أحد يعلم بما يحدث .
الإجراءات والتفاعلات في هذا المجال في غاية الإشكالية والتعقيد . هذا لا يبرر دائماً هدم البيوت ونحن
لسنا دائماً الحمل الوديع إلا أن ثمة مشاكل موضوعية صعبة للغاية لم تتمكن من حلها طوال ٣٠ سنة .
قد نضطر مستقبلاً إلى حل هذه المشاكل مع مخططين فلسطينيين وأو من أننا لن نتكّن من التوصل إلى تفاهم
حول الحياة المشتركة في هذه المدينة إلا من خلال العمل المشترك مع مخططين فلسطينيين .

نقاش بمشاركة الجمهور

ليئات تاوب:

لديّ ملاحظة سريعة وسؤال . الملاحظة أوجهها إلى **يسرائيل كمحي** الذي تحدّث عن حركة الهجرة المعاكسة من القدس وكأنها شيء طبيعي يحدث لدى السكان اليهود أيضاً - الفارق هنا واضح جداً فالموطن الإسرائيلي الفلسطيني الذي يغادر القدس وينتقل إلى منطقة غير منطقة إسرائيلية ، وأقول من باب التلطيف إن الفلسطينيين لا يستقبلون بترحيب في كل بلدة ، هذا المواطن يفقد لدى مغادرته القدس مواطنته الإسرائيلية .

يسرائيل كمحي:

ما الحاجة إليها ؟ ما دام يعاني هذه المعاناة لماذا يحتاج إليها؟

ليئات تاوب:

ليس هذا موضوع النقاش . ثمة حقوق يحظى بها كمواطن إسرائيلي وما من سبب أن يتخلّى عنها . عندي سؤال أوجهه إلى **منال حزان** . يهتمني كيف تعاملت قانونياً مع المستوطنات داخل القدس وفي الضفة الغربية فيما تعلّق بأملاك الغائبين فإذا كان هنالك قانون يحظر البناء على ملك لم يثبت أنه لغائبين كيف تم بناء أحياء ومستوطنات على مساحات من الأرض؟

المحاميه منال حزان:

ربّما أخطأت فهمي . عندما يمتلك المواطن الفلسطيني قطعة أرض بالمشاركة مع شخص تم تعريفه على أنه غائب فإنه لا يستطيع الحصول على ترخيص بناء لأن جزءاً من أصحاب الأرض غائبون ولا يستطيع أن يقدم تصريحاً يثبت أنه لم يكن غائباً . هذا هو شرط وضعته السلطات وما زالت تضعه قبل منح تصريح بالبناء على أرض مشتركة الملكية .

ايلي إيلان:

ملاحظتي بالنسبة لما قاله جيف هالبير أنك لست متأكد بأن **بمكوم** لا تخدم الاحتلال في إطار محاولتها المساعدة على تخطيط أحياء عربية في شرقي القدس . لنا عملياً دور في إعداد خطة مع السكان لتغيير الخطة الهيكلية الموجودة . لا أعتقد أن الأمر يعني تحديد صورة الحلّ المستقبلي بالنسبة للحيّ داخل هذه المدينة بل يبدو لي أن مجرد العمل مع السكان على خطة جديدة من أجل حيّهم لا يشكل مقولة سياسية فالمقولة السياسية الوحيدة هي أن هؤلاء السكان يعانون من الاجحاف بحقّهم بينما يستحقّون توفير التخطيط أو التقدّم بتخطيط بديل لحيّهم .

أما بالنسبة لهدم البيوت فأعتقد أن الأمر كان سيبدو مختلفاً لو كانت المعايير متساوية بالنسبة للعرب واليهود فيما يتعلّق بالبناء غير المرخّص . كنت أسكن في حي البقعة سنوات كثيرة ووصلت المنطقة الصناعية في تلببوت مرّات كثيرة حيث شاهدت خلال السنوات العشر الأخيرة أعمالاً واسعة النطاق من البناء غير المرخّص على أراضٍ اعتقد أنها قد حدّدت مناطق خضراء داخل الشوارع مثل المقاصف والحوانيت والمطاعم .

يسرائيل كمحي:

هذا مقصود وثمة خطة تقرّ هذا البناء في كل المواقع .

ايلى إيلان:

أقول لك إن هذا البناء غير مرخص .

يسرائيل كمحي:

هذه هي خطة المنطقة الصناعية والأمر قانوني .

ايلى إيلان:

إنها خطط بدون ترخيص وأنا أتحدّث عن بناء غير مرخّص على مناطق خضراء .

يسرائيل كمحي:

سمحت الخطة بإقامة الأكشاك على جانبي الطريق والمجادلة لا جدوى فيها .

منال حزان:

بالفعل نحن أمام ظاهرة لم أتطرّق إليها لضيق الوقت وتتجسد بتعريف جزء كبير من المناطق التي كان يملكها فلسطينيون على أنها مناطق خضراء أو مواقع طبيعية وكأن هذا التعريف جاء خدمةً لجودة البيئة وحماية للكثافة السكانية التي تسمح بمستوى معيشي معيّن . إلا أن هذه المناطق استُخدمت لاحقاً لبناء أحياء يهودية مما يعني أن استخدامها في نهاية الأمر يتنافى والهدف الأصلي الذي حدّد لها .

يسرائيل كمحي:

ما تتحدثين عنه حدث في الضفة . هذا الأمر لا يحدث هنا . أعطيني مثلاً .

منال حزان:

«هار حوما» (جبل أبو غنيم).

يسرائيل كمحي:

«هار حوما»؟ إن هار حوما أرضاً يهودية منذ عام ١٩٣٠ حيث نتحدّث عن ١٢٠٠ دونم تمت مصادرة ٨٥٠ منها من يهود لتحدّد مناطق خضراء. هذا هو الواقع.

ايلى إيلان:

على أية حال أنا أقول إن التساوي في المعايير وتطبيق أوامر الهدم لكان يجنّبنا هذا النقاش أصلاً.

يسرائيل كمحي:

أوافق رأيك حول هذه النقطة.

موشيه عاميراف:

أود التطرّق إلى قضية هدم البيوت ليس من المنظور الإنساني أو حتى السياسي بل من حيث النجاعة. أكثر الأشياء عديمة النجاعة التي قامت إسرائيل بها حتى اليوم هو هدم البيوت فالثمن بالعداء الذي دفعته إسرائيل أثبت أننا خسرنّا. أحترم **يسرائيل كمحي** وعمله في **معهد القدس** إلا أنني أشعر ومنذ سنين أنه يعيش في مدينة أخرى في القدس الأخرى، فالقدس التي أعيش فيها أنا تطبّق فيها سياسة متعمدة تنتهجها الحكومة الإسرائيلية ولا تخفيها وكذلك بلدية القدس. هذه السياسة يمكن تلخيصها بالجملة التالية: قضية البناء أنجع الوسائل لحث العرب على المغادرة والانتقال إلى حي الرام مثلاً وخارج القدس إجمالاً وهو ما كان قد أكد عليه كل «كبار الأمة» دون استثناء بمن فيهم رئيسا البلدية الحالي والسابق. الإجماع الإسرائيلي على هذه السياسة لا يقبل التأويل وله تعبير مكتوب يجعل الأمور واضحة للغاية أن علينا خلق ظروف غير مريحة للعرب لكي يغادروا المدينة. هذه الأمور واضحة وضوح الشمس.

يسرائيل كمحي:

لم أقل هذا.

موشيه عاميراف:

لم تقل أنت بل أنا قلتة.

يسرائيل كمحي:

ولكنني لم أقله وعلى فكرة من يعتقد بأن حي الرام ليس في القدس يخطئ خطأ فادحاً. هذا هو.

موشيه عاميراف:

ليس من خطأ إطلاقاً. الرام يقع خارج القدس . أما بالنسبة للأراضي التي تمت مصادرتها لغرض ما يسميه الفلسطينيون بالمستوطنات ونسّميه نحن أحياء جديدة فقد تمت مصادرة ٩٠ بالمائة منها من هذه الأراضي من العرب و ١٠ بالمائة فقط من اليهود . لا يمكن أن ننكر هذه المعلومات .

لست أتحدّث عن «هار حوما» بل عما تمّت مصادرته منذ عام ٦٧ وحتى اليوم وتبرز مرّة أخرى الفكرة ذاتها أي لو كان الأمر ناجعاً على الأقلّ ولو حقّقنا خصوصية القدس و«أسرلتها» واعتراف سكانها العرب وعرّفانهم ، فليكنْ إلا أننا خسّرنا هذه القضية أيضاً . جاءت قضية مصادرة الأراضي بنقيضها والفشل واضح لذا يبدو أنك تتحدّث عن مدينة أخرى ، يسرائيل ، ولكنني مثلك أجري أيضا البحوث حول هذه المدينة وأرى سياسة غير أخلاقية وغير صحيحة سياسيا بل غير ناجعة أيضاً .

مئير مرغاليت:

أريد التطرّق إلى ما قاله ايلي إيلان بالنسبة لغياب سياسة موحّدة تجاه غرب المدينة وشرقها كما أوّد التعليق عمّا جاء في أقوال الينوعار برزكي حول «قياس الشرق بمقياس الغرب» واسمحوا لي أن أقول إن المشكلة تكمن فعلا بالسياسة الموحّدة . ذلك أنّ المعايير ذاتها تطبّق تقريبا في غرب المدينة وشرقها إلا أن هذه المعايير تخدم اليهود أي يبقى القانون ذاته إلا أنّ الهدف منه خدمة اليهود وليس العرب وهنا تكمن المشكلة . أوكد على ما تفضّلت به الينوعار برزكي أنه يجب قياس الشرق بمعايير مختلفة فتحن بشكل عام وأنتم المخطّطون بشكل خاص لا يمكن أن نقيّم القرى العربية في شرق القدس بالمعايير المدنية المعمول بها في غرب المدينة لأننا نتحدّث هنا عن أحياء وهناك عن قرى . وعليه تتمثّل المشكلة بعجزنا عن التمييز وقياس الشرق والغرب بالوسائل الخصوصية ونظرا للرؤية المتجانسة التي نحاول تطبيقها نمسّ بالعرب لمجرد تطبيق القانون ذاته والسياسة ذاتها .

على سبيل المثال ، يتم تطبيق المعايير ذاتها على رسوم الصرف الصحي والمياه في غرب المدينة وشرقها حسب البُعد بين البيت والمنهّل الرئيسي ولكنك إذا بنيت بيتاً في أي مكان في غرب المدينة ستجد دائما المنهّل الرئيسي يبعد عن المنزل مترين . بالمقابل البُعد في شرق المدينة يتراوح ما بين ٤ و٧ كيلومترات بين المنزل والمنهّل الرئيسي وعليك أن تدفع ٣٠ آلاف شيكل رسوم الصرف الصحي .

صحيح أن المعيار مشابه في غرب المدينة وشرقها إلا أنّ البنى التحتية متوفّرة في الشطر الغربي أكثر منه الشرقي . لذا بدل قياس الشرق والغرب بنفس المعايير علينا ملاءمة التفكير والمعايير بالواقع المختلف بين شرق المدينة وغربها .

يسرائيل كمحي:

مئير مرغاليت محقّ تماماً في هذا الموضوع والمشكلة أن الجهات المعنية لا تستطيع أن تتصرّف على هذا النحو وعليها إيجاد أجهزة وآليات جديدة غير موجودة إطلاقاً في هذه المرحلة ولا مناص من إتمام الأمر .

نوفا لىف تسىون - نوان:

أوآ التطرق إلى قضية العءالة والتخطىط المكاني وحقوق الإنسان بصورة أكثر شمولية . التوزىع بالإنصاف له معنجان أولهما الاعتمادات والثاني يتمثل بمشاركة الجمهور وقدرته على أن يكون جزءا من عملية التخطىط . أعتقأ أننا نسىء التصرف في هذين المجالين في شرق المءىنة كما في غربها وهذه إحدى المشاكل . نتساءل ماذا يمكن للمخطط أن يفعله ومن الواضح أن المخطط يمكن أن يقدم الكثير إلا أن المشكلة هي أن الجمهور تتم مشاركته في نهاية العملية فقط وعندما لم تعد هنالك إمكانية للتأثير والتغيير .

يسرائىل كمحي:

هذه هي إحدى القضايا التي لم أطررها لضيق الوقت وأنت على حق تماماً ، فالحق بالمعرفة في الوقت الصحيح يعتبر حقاً أساسياً في الشرق والغرب على السواء ومن هذه الناحية وربما لصعوبة الوصول إلى الجهات المعنية يعلمون في الشرق أقل مما يعلمونه عندنا . ولكن لدينا أيضاً لا يعلمون بما فيه الكفاية ، يتم إخبارنا بخطط البناء في مرحلة متأخرة إلى حد أننا نستطيع التغيير من خلال النضال الكبير فقط . فمن هذه الناحية ما من شك أننا نواجه تقصيراً من الجهات المسؤولة .

تسىونا غير شتائين:

لدي ملاحظة واحدة . إذا نظرنا إلى الخارطة نرى أموراً مذهلة منها على سبيل المثال منطقة جبل مكبر حيث ترى على الخارطة مناطق عامة خضراء وهي في الوقت ذاته مليئة بالسكان . هل يسمح القانون أصلاً أن تشمل منطقة عامة خضراء السكان؟

يسرائىل كمحي:

لم يتواجد هنالك سكان حين أأخذ القرار بهذا الشأن .

سارة كمينكير:

هذا غير صحيح فعلى خلفية هذه الخطة نرى بيوتا قائمة داخل منطقة خضراء .

يسرائىل كمحي:

صحيح ولكنه يتخيل إلي أن معظم هذه البيوت لم تكن موجودة حين أعدت هذه الخطة عام ١٩٧٣ .

تسىونا غير شتائين:

هذا غير صحيح إطلاقاً . كنت اهتم بعدد من البيوت هناك وأعلم أنها كانت موجودة قبل ذلك بكثير ، أي قبل ٦٧ بكثير .

يسرائيل كمحي:

هل تم تحديدها منطقة عامة بعد أن شيدت عليها المباني؟

تسيونا غير شتاين:

نعم وهنا مكن الشر . يعيش الإنسان في منطقة خضراء ولا يستطيع بناء أي شيء .

يسرائيل كمحي:

هذا هراء وأنا أوافق معك . لا أتذكر أن مثل هذه الأمور قد حدثت عندما كنت أنا ضليعا بالأمر .

تسيونا غير شتاين:

هذه نظرة مغلوبة .

سارة كامينكر:

أود أن أسأل يسرائيل كمحي أنك قلت بكل فخر إن كافة الأحياء في شرقي القدس لها خطة هيكلية . هل تستطيع التطرق إلى نوعية الخطط الهيكلية وكيفية إعدادها من ناحية تعليمات التخطيط؟ هل كانت تعتمد على بحث كنت تطالب به حول التخطيط؟

يسرائيل كمحي:

أنا أول من بدأ بالتخطيط لأنني أخذت أخجل بعد ١٠ سنين .

سارة كامينكر:

السؤال الوحيد هو هل تأخذ هذه الخطط بالاعتبار احتياجات السكان الحقيقية؟

يسرائيل كمحي:

لم أعد جزءا من الجهات المسؤولة منذ ستة عشر عاما وأستطيع التحدث عما أنجز في الماضي إلا أنني وفي نفس الوقت على علم بخطط يتم إعدادها حالياً وتشمل على سبيل المثال بيت حنينا وشعفاط . هذه الخطط يعدّها مهندسون معماريون محترفون وهناك عملية فرز يمكن من خلالها تحقيق الإنجازات . ثمة خطط بل المدينة تغطيها الخطط ولكن جزءا كبيرا منها غير قابل للتطبيق نظرا لغياب الفرز وغيرها من ظروف كثيرة أخرى .

منال حرّان:

والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل تلبي هذه الخطط احتياجات السكّان؟

يسرائيل كمحي:

جزء كبير منها ربّما لا يلبي احتياجات السكّان .

منال حرّان:

بل أتجرأ وأقول إنّ هذه الخطط مجتمعة لا تلبي احتياجات السكّان فالقيود تفرض على نسبة البناء المسموح بها وعدد الطوابق مما يقيد تشييد المباني العليا ثم هنالك خطط تشمل أحياء وما من خطة عامة وشاملة تلبي احتياجات السكّان والمجتمع إجمالاً .
هذه الخطط يغيب عنها عنصر النظرة للمستقبل ولم تتوقع الزيادة السكّانية لذا نرى حالياً مظاهر البناء غير المرخص وهذا هو مكمّن الشرّ .

يسرائيل كمحي:

ثمة مشكلة عويصة أخرى تتعلّق بقضية مصادرة الأراضي . أتذكّر أن تيدي كولييك أصدر في حينه تعليمات تحظر بموجبها مصادرة ما يفوق ٢٥ بالمائة من الأرض لأغراض عامّة في الوسط العربي . الجميع يعلم أن هذه النسبة غير كافية وأن المدارس في شرق القدس تعاني ضائقة صعبة ولكن التعليمات التي أصدرها تيدي في حينه كانت واضحة وحظر فيها مصادرة أكثر من ٢٥ بالمائة . أمّا نسبة المصادرة في الأحياء الجديدة التي أُقيمت فتبلغ ٥٠ بالمائة .

يا ترى كيف كان ردّ السكان العرب لو طُرحت عليهم مثل هذه المطالب في المرحلة الراهنة علماً أن لا أحد يتجرأ حتّى على طرح مثل هذه المطالب .

شموئيل غرواغ:

هذا السؤال جوهرى ومثير للاهتمام ويتعلّق بأخلاق التخطيط أي كيف يمكن أن يتمشى القرار السياسي بالنسبة لـ ٢٨ بالمائة من العرب و ٧٢ بالمائة من اليهود مع التخطيط العقلاني؟
وهذه السياسة هي السبب وراء تلوين مناطق معيّنة على الخارطة بالأخضر .

يسرائيل كمحي:

هذا القرار يعود تاريخه إلى عام ٦٨ وقد اتخذته رئاسة الوزراء في حينه غولدا مئير بعد إدراكها النسب والأحجام وسعيًا للحفاظ على الأغلبية اليهودية ولكن برأيي هذه الأمور ليس لها أي معنى .

شموئيل غرواغ:

بما في ذلك الخطط الأخيرة التي أعدت لبيت حنينا وقد تم تقليص حجمها تفادياً لاستيعاب أعداد كبيرة من السكان .

يسرائيل كمحي:

هذه هي القضية الوحيدة التي تدخلت فيها وزارة البناء والإسكان وقامت بتقليص عدد الوحدات السكنية مما لا يقل عن ١٥ ألفاً إلى سبعة آلاف وحدة سكنية .

شموئيل غرواغ:

لماذا؟

يسرائيل كمحي:

لا أنكر أن هذه القضية سياسية والجميع يعلم بأن هنالك صراعاً بين شعبين إلا أن القرار حول كثافة بناء في منطقة معينة ليس نهائياً ويمكن دائماً تغيير خطة تم إعدادها فهي ليس بالأمر المقدس وإذا تم بناء طابقين اليوم يمكن بناء طابقين آخرين بعد ذلك .
ولكنني أستطيع أن أردّ عليكم كالتالي : هل تجولّ أحدكم في رام الله ورأى المباني من ثمانية عشر طابقاً دون أن تتوفر لها البنى التحتية؟ هل تريدون مثل هذا الوضع هنا؟
اذهبوا إلى منطقة الرام لتروا آلاف الشقق التي تبقى غير المأهولة سنين طويلة فيما تتعالى أصوات الجميع بأن المتسع لا يكفي للسكان الفلسطينيين . تجولوا في الميدان لتشاهدوا الأعداد الكبيرة من الشقق الخالية يجب أن ننظر إلى شمولية الصورة فالأمر ليس بسيط .

شموئيل غرواغ:

إذا انتقلوا إلى حيّ الرام فإنهم سيفقدوا حقّ التأمين الوطني والإقامة .

يسرائيل كمحي:

إذا كانت الأوضاع سيئة إلى هذا الحدّ لماذا الحاجة إلى التأمين الوطني والإقامة؟ لست أفهم .

عمر يوسف:

أسف لان عليّ أن أتحدث بالإنجليزية . لم أتمكن من فهم جميع الملاحظات, ولكنني أشعر بأننا في موقف من صحوة الضمير السليم والفعال فيما يتعلق بالفجوة الموجودة بين الشرق والغرب .
ورغم أن لدى لوليك تعريفاً معيناً, فهو يرى القدس من منظور يضعها خارج حدود البلدية وهنا يكمن الخلاف,

وهو ما نراه نحن كطرف للفلسطينيين خارج القدس وتجريدنا من حقوقنا. صدقوني، لست مصرا على مخصصات التأمين الوطني، ولكن لو أنني أسكن هنا وكنت أتقاضى هذه المخصصات فلا مانع عندي، إلا أنه لو توفر حل آخر - كنت سأتوق إليه. ولكن ما الذي رأيناه من ٣٤ عاما من الاحتلال، وهو ما يعيدنا إلى قضية النظرية التخطيطية والحاجة إلى المشاركة والمساهمة، ففي جميع تلك العمليات، وفي جميع الأوقات، لم يكن هنالك أي مشاركة حقيقية للمواطنين.

يمكنكم القول بأن المواطنين لم يرغبوا بالمشاركة، لأن لديهم نزعة العصيان المدني، ولكن لم يتوفر هنالك أي جهد حقيقي من أجل دمجهم في العمل، وقد تقول البلدية - ولم نقوم بذلك إذا واجهتنا المشاكل؟ أحد المشاكل الأساسية، عند تقييم المجتمعين، هي تقييم القدس الشرقية بمعايير القدس الغربية، وهنالك العديد من الأمثلة التي لا تحتاج إلى الخوض فيها، لأنكم جميعا تعرفونها. ومن المثير أن نلاحظ - بأن هذه المعايير، هي ليست تقييما بنفس المعايير فحسب، ولكنها في الغالب تنطوي على المحاباة والتمييز. وقد فهمت بعض الشيء مما قيل عن المناطق الخضراء.

من المثير أن نرى أنه في بيت حنينا، على الجانب الغربي، في المكان الذي لو أراد العرب التوسع والنمو لوجب عليهم أن يتوسعوا نحو الجهة الغربية، المناطق الخضراء في هذه المنطقة، وبحسب القانون، هي إما أراض زراعية أو مساحات مفتوحة، بينما على الجانب الشرقي، بمحاذاة بسجات زيتف والنبي يعقوب، هذه المناطق تعد مناطق غير مخططة، وبذلك فهي تستوعب أي اقتراح قد يتم طرحه.

عندما تنظر إليها - ترى أنها أراض خضراء ولكنك حينما تقرأ الرمز تتبين بأنها مساحات مفتوحة. هذا مثال آخر يوضح لكم قضية المصلحة وكيف نرى المستقبل وعملية تطور هذه المناطق الخضراء. ولكن في النهاية يبدو بأن كل ذلك ينهار ويحل مكانه وضع جديد، ولكنني ما زلت أؤمن بأنه وفي وقت من الأوقات سنعاود معالجة هذه النقاط، وعلى الأقل هذا هو حلم العديد من الفلسطينيين، وأنا واحد منهم.

هذا الأمر يوضح لنا بأنه وحتى لو انتظرنا ٣٥ سنة أخرى، ولو أن البلدية «خرجت من جلدنا» وتغيرت إلى الأفضل وأرادت أن تشارك وتساهم وما إلى ذلك، فبرنامج عملها السري ورؤيتها المخفية - لا تنظر إلى السكان العرب كجمهور يجب أن تستهدفه المنفعة العامة، وهذا يعيدنا إلى قضية الحاجة لمعايير أخرى في المدينة - وبعض الناس سيقول اجعلوها «مدينة مفتوحة»، «مدينة مشتركة» - ولكننا سنصل إلى هذا يوما ما، حتى ولو قمعناها ورفضناها وقلنا أننا لا نريدها، وحتى لو أن ال ٢٥٪ وال ٧٥٪ لم يتوفر لهم العمل ولو استمرت الزيادة السكانية، ستتغير الظروف التي ستواجهنا بعملية السلب والحاجة إلى العمل سوية. ولن يتحقق ذلك إلا تحت الحكم العربي للمدينة، لأنني لا أعتقد بأن الإدارة الإسرائيلية لن يكون بمقدورها وضع خطط للقدس الشرقية وضمها إلى القسم الغربي من المدينة.

وقد يحكم قسما المدينة حزبان مستقلان، وسيكون على الحكومة الفلسطينية في المدينة أن تعتمد على نفسها في التعامل مع مشاكلها، وربما نستفيد من التجربة التي خاضتها بلدية القدس الشرقية من أجل تجنب القيام بأعمال من شأنها أن تدمر المدينة وأن تقسمها إلى أجزاء.

إيلي إيلان:

تحدّثنا هنا مطوّلاً عن الفوارق في التعامل مع قضية الأحياء وأعتقد أن ثمة مشكلة عويصة وصارخة أخرى هي قضية كيفية التعامل مع أجهزة بلدية ونقاط احتكاكها مع الأحياء العربية مقارنة بالأحياء اليهودية حيث يبرز الأمر في الشطر الشمالي من شارع رقم ١ فالتعامل مع العلاقة بين شارع رقم ١ وأحياء مثل بيسغات زئيف ونفيه يعكوف يختلف عن التعامل مع العلاقة بين الشارع ذاته والأحياء العربية مثل بيت حنينا وشعفاط الواقعة إلى الغرب منه .

أعتقد بأنه ترسّخ لدينا الوعي بهذه الأمور حالياً بحيث أخذ طاقم عن جمعية بمكوم بهتمّ بموضوعي الطريق الدائري والقطار الخفيف .

لست ملماً كفاية بموضوع القطار الخفيف ولكنه يثير الاهتمام دراسة الخط المتوقع إقامته ومواقع المحطات وأين سيتم تحديدها بالنسبة للتجمّعات السكانية العربية؟

أعتقد أنه يجدر التفكير بهذه القضايا إذا أردنا التحدّث عن مدينة واحدة وموحّدة .

هذا الإطار فيه بالطبع مجال للمخطّطين وتأثيرهم على العلاقة بين وسائل النقل وغيرها من الأجهزة العليا بالأحياء العربية على شكل مماثل بالأحياء اليهودية .

أيالا رونال:

من خلال تجربتي أعتقد بأننا لسنا قادرين على التخطيط من أجل أغلبية السكان في القدس . لم يأت صدفة القول بأننا سنخطّط في يوم من الأيام مع مخطّطين فلسطينيين بل اعتقد أنه يجب أن نخطّط في يوم من الأيام مع النظام الفلسطيني ولكن سكان شرقي القدس ليس لديهم تمثيل في المجلس البلدي والمعروف أن التصويت يعني التأثير والعكس صحيح .

التخطيط شيء مؤلم يتطلب المجهود ونحن لا يمكن أن نفرض عليهم آلام التخطيط بل يجب إيجاد طرق إبداعية لتحقيق ذلك ولكن كما أسلفت التخطيط شيء مؤلم ولا يستطيع إلا الإنسان أن يجلب الألم لنفسه ولا يستطيع إلا نظام أن يجلب الألم لنفسه وإلا فإن الأمر سيفسّر وبحق على أنه نظام غريب يفرض قوانين غريبة على المجتمع . ويتمثل الطريق الوحيد الذي يفسح التخطيط المتساوي والمنصف لشطري المدينة بوجود سلطة محلية أو أخرى متساوية وعادلة في شطري المدينة وهو ما فهمته من أقوال عمر يوسف . أرى أن هذا هو الطريق الوحيد بينما مدينتنا، مدينة الجميع يتم هدمها في هذه الأثناء . فما حدث عملياً خلال السنوات الخمس الماضية ونظراً للبناء غير المخطّط له وبغياب البنى التحتية والنظرة المدنية هو أننا دمّرنا بأيادينا كل ما نعزّه ونحبّه في القدس وهو ما يحدث في حوض البلدة القديمة وفي مناطق أوسع .

أرى أن هذه الظاهرة أخذت تدخل مرحلة لا رجعة عنها وأعتقد أن علينا الخروج من هذه الندوة بالتأكيد على وجوب التخطيط بصورة جيّدة والمقصود أن نعمل مع الطرف الآخر أو أن يقوموا هم بالتخطيط من أجل أنفسهم وعلى أراضيهم التي لا شأن لنا فيها .





BIMKOM - Planners for Planing Rights

Bimkom is a registered NGO, established formally in April 1999 by architects and planners who wished to strengthen the links between human rights and the planning practice in Israel.

The motivation for establishing **Bimkom** arose from its founders' daily encounters with discrimination and violation of human rights by planning authorities in Israel: discrimination in planning for the Bedouin community in the Negev, refusal to issue building permits to east Jerusalem residents, planning rights violations in low socio-economic status neighborhoods and development towns etc.

Bimkom's actions are based on the assumption that since political action and practical planning are closely connected and that projects expressing 'the voice of the other' are lacking, alternative planning models, education, awareness raising, and strategic advocacy are required.

Bimkom's activists act on a voluntary base, and believe that a planner owes allegiance and a professional commitment to communities and to the public interest.



בִּמְקוֹם בִּמְקוֹם BIMKOM
מְתַכְנְנִים לְמַעַן זְכוּיֹת תַּכְנוּן (עֵר)
مخططون من اجل حقوق التخطيط
Planners for Planning Rights

Spatial Planning and Human Rights

Editor: Esther Sivan

Translation into Arabic: Orientation-Jerusalem
Muhammad Turman, Shimon Ben Naaim

Arabic Version: Orientation

Graphic Design: Naama Shahar

Bimkom – Planners for Planning Rights

36 Azza st., Jerusalem 92382, Israel.

Tel: 972-2-5669655 Fax: 972-2-5660551

E-mail: Bimkom@bimkom.org

<http://www.bimkom.org>

© All rights reserved to bimkom - Planners for Planning Rights, 2003

בִּמְקוֹם בִּמְקוֹם BIMKOM
מתכננים למען זכויות תכנון (ע"ר)
مخططون من أجل حقوق التخطيط
Planners for Planning Rights

Spatial Planning and Human Rights

A conference held by BIMKOM – Planners for Planning Rights and
The Israeli Committee against House Demolitions,

December 16th, 2001
The Jerusalem Institute for Israel Studies

Jerusalem, 2003